JLAC

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

التقرير السنوي 2015

يشكر مركز القدس كل من الصحفي فادي عاروري، الصحفية ديالا جويحان، المصور اياد الطويل، المصورة مرام عبده على تبرعهم بالصور المستخدمة في التقرير السنوي للمركز للعام ٢٠١٥.

- فادي عاروري (الصفحات ٨، ١٩، ٢٢، ٣١)
- ديالا جويحان (صورة الغلاف، والصفحات ١٦، ٣٩)
- المصورة مرام عبده (الصفحات ١٢، ١٨، ٣٢، ٤٦، ٥٨)
- اياد الطويل (الصفحات ١٤، ١٥)

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

التقرير السنوي
2015

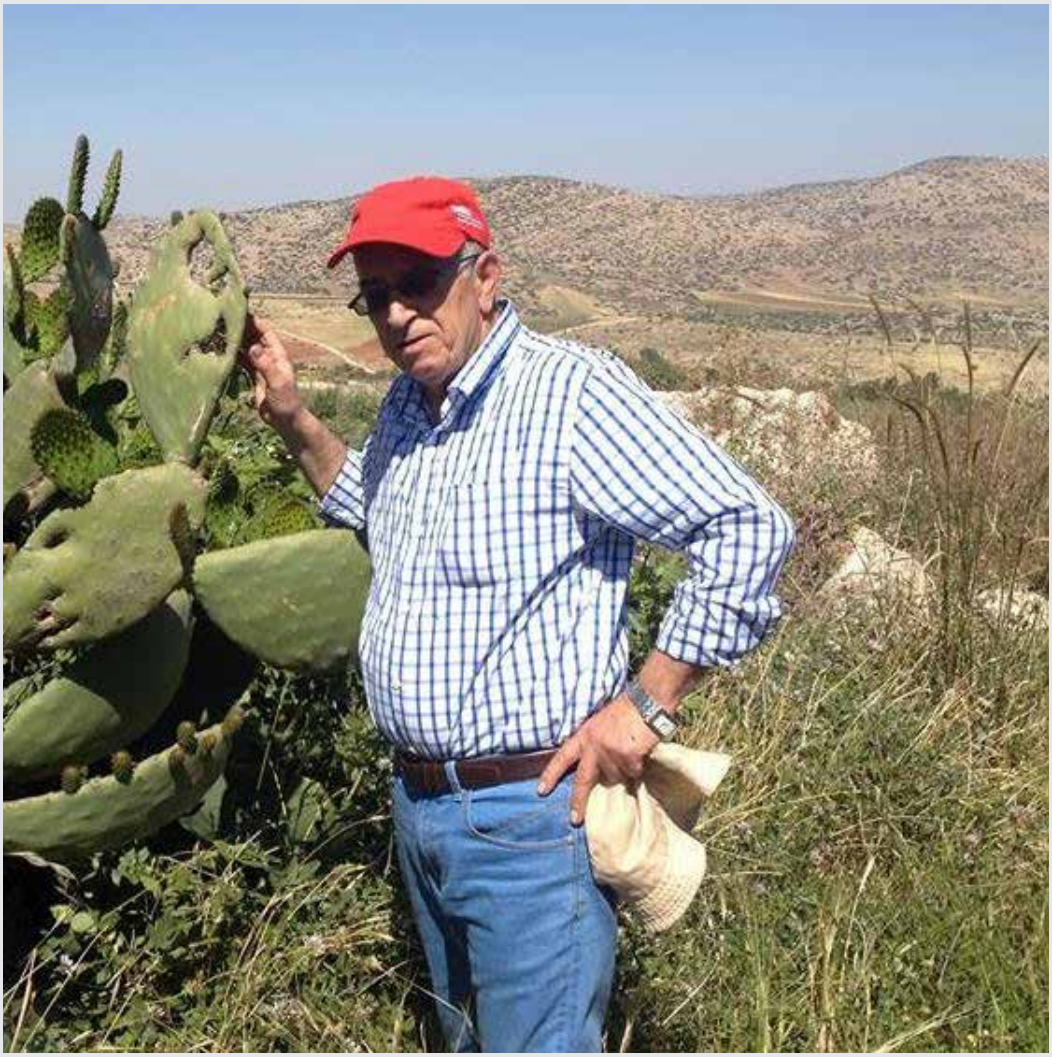

هـذه الطبعـة مـن التقريـر السـنوي لمركـز القـدس مهـداة إلـى روح المناضـل عاطـف سـعد، أحـد أعضـاء مجلـس إدارة المركـز، والـذي رحـل عـن عالمنـا صيـف العـام ٢٠١٥، بعـد حيـاة كرسـها للدفـاع عـن حقـوق شـعبنا.

فهرس **المحتويات**

الملخص التنفيذي	7
رسالة رئيس مجلس الادارة والمدير العام	9
من نحن	11
رؤية المركز	11
رسالة المركز	11
اهداف المركز	11
القدس خريف حزين	15
المناطق المصنفة «ج»	23
حالة حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية	33
قضايا المصلحة العامة	36
المناصرة المحلية والدولية	41
البيئة الداخلية	55
مصادر التمويل	59
التقرير المالي	63

الملخص التنفيذي

مرة أخرى كان العام المنصرم عام التهجير القسري في المنطقة المصنفة «ج»، والتي تشكل ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وعام التطهير العرقي في القدس الذي يتم بوسائل وأدوات سياسية وقانونية وادارية وعسكرية متوحشة. وفي حين اعتاد الشعب الفلسطيني التعامل مع المستعمرين الكولونياليين كمجموعة ضغط على حكومة الاحتلال فهم الآن الحكومة وصناع السياسات والقوانين العنصرية.

يعرض التقرير التالي الجهود التي قام بها مركز القدس من خلال فروعه الأربعة وطاقمه المكون من ٣٣ موظفا/ة ومتدربا/ة وقرابة ٤٠٠ من المتطوعين والخبراء بضمنهم مجلس ادارة المركز وجمعيته العمومية، والتحالفات التي اقامها المركز والحملات التي ينخرط فيها لمواجهة هذه السياسة، حيث تابع المركز ما مجموعه ١٤٢٢ قضية هدم منازل ومنشآت زراعية وترحيل وبخاصة ضد التجمعات البدوية والرعوية، بالوسائل القانونية المتاحة، فضلا عن ٣٨ قضية تتعلق بارهاب المستوطنين لم تحقق سلطات الاحتلال في أي منها وتضع العراقيل امام قيامها بواجبها كقوة محتلة في حماية المدنيين تحت الاحتلال. وعالج المركز ٥٥ قضية تتعلق بسحب الهويات وتسجيل الأطفال وقدم ٢٥٢٥ خدمة قانونية في اطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين الذين يعانون من حملة تطهير عرقي عنصرية (اقرأ/ي الملحق عن الاجراءات والقوانين العنصرية في نهاية هذا التقرير). ورغم ان المركز قد نجح في مساعدة المقدسيين على استرداد خصومات او تخفيض ضرائب مبالغ بها قدرت بثمانية ملايين شيكل، فقد قدرت قيمة الخدمات القانونية التي قدمها ٤٣٧٥٥٠ شيكل فيما لو قدمت وفق تقديرات محافظة من القطاع الخاص (انظر/ي جدول مؤشرات الفاعلية ص ١٢). ولأول مرة في تاريخه يقفز المركز في حجم القضايا والخدمات سقف ال٤٧٠٠ قضية وخدمة فضلا عن ٤٠٠٠ استشارة مكتبية، غير الاستشارات عبر الموقع الالكتروني وجهود المتطوعين واللقاءات المفتوحة والدورات المكثفة.

ولم يغفل المركز حالة حقوق الانسان في المناطق الخاضعة لولاية السلطة الوطنية الفلسطينية حيث ساءت حالة حقوق الانسان في أكثر من مجال من مجالات الحريات العامة في ظل استمرار الانقسام الفعلي وتوسيع فجوة الانقسام القانوني.

ان رسالة مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان ومجتمع حقوق الانسان والمجتمع المدني الفلسطيني لأنصار وحلفاء الشعب الفلسطيني ومجموعات التضامن وأنصار حقوق الانسان في كل مكان، انه آن الأوان ليتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في الزام اسرائيل، القوة المحتلة، باسس ومبادئ ونصوص القانون الدولي الانساني، وان تتحمل الأطراف السامية التزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف، لانهاء الحصانة التي تتمتع بها اسرائيل التي باتت تتعمق في فرض طبعة خاصة من نظام التمييز العنصري الكولونيالي بما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وسائر العهود والاتفاقيات الدولية، وان تعامل اسرائيل مثلما عوملت الدول المارقة عبر تاريخ الأمم المتحدة، عبر فرض العقوبات عليها ووقف كل أشكال التعاون العسكري مع قوتها العدوانية التي تستخدم لأغراض توسعية كولونيالية، ووقف كل أشكال الانتفاع والمتاجرة والاستفادة من المشروع الكولونيالي، خدمة للسلم العالمي ولمبادئ العدالة والشرعية الدولية ولتحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة من العالم.

رسالة **رئيس مجلس الإدارة والمدير العام**

القدس في قلب الصراع

هـا نحـن مجـدداً نطـوي عامـاً آخـر اختتـم بنهايـات داميـة، فقـد تـوج عـام ٢٠١٥ الـذي يعتبـر – وبحـق – عـامُ التهجيـر القسـري والتطهيـر العرقـي في القُـدس والمناطـق المصنّفـة «ج»، عـامُ ارهـاب المسـتعمرين الذيـن يحظـون بحمايـة غيـر مسـبوقة، ففـي الأعـوام الماضيـة اعتدنـا ان يكـون المسـتوطنون الكولونياليـون مجموعـة ضغـط كبيـرة علـى حكومـة الاحتـلال، أمـا الآن فهـم الحكومـة؛ حكومـة تضـم وزراء يدعـون علنـاً الـى قتـل الفلسـطينيين، فوزيـرة «العـدل» فـي هـذه الحكومـة، المدعـوة «ايليـت شـاكيد»، هـي مـن دعـت الـى قتـل الأمهـات الفلسـطينيات الحوامـل اللواتـي يلـدن افاعٍ حسـب رايهـا (جريـدة الحيـاة الجديـدة. ٢٠١٦/٠١/١٨.
(http://www.alhaya.ps/pdf/18/1/2016/page9.pdf)

هـذه الحكومـة العنصريـة هـي التـي شـرعت أو قدمـت مقترحـات لأكثـر مـن ٢٠ تشـريعا عنصريـا وخصـت الأطفـال بعـدد منهـا.

ليـس مفاجئـاً أن تبلـغ اعتـداءات المسـتوطنين ذروة جديـدة، فحسـب دراسـة صـادرة عـن معهـد الأبحـاث التطبيقيـة (أريـج) ارتفعـت تلـك الاعتـداءات مـن ٧٥٣ اعتـداء، عـام ٢٠١٣، الـى ٧٦٤ اعتـداء عـام ٢٠١٤، ولتصـل ٨٩٨ اعتـداء عـام ٢٠١٥ والتـي كان اخطرهـا حـرق عائلـة دوابشـة التـي تضـم زوجـين وطفلـين فـي قريـة دومـا.

وحسـب تصنيـف الاعتـداءات، فـإن ٥٤٠ اعتـداء كانـت امـا جسـدية أو ضـد مقدسـات واماكـن أثريـة، وكانـت حصـة محافظـة القـدس هـي الأعلـى بنسـبة (٣٥٪) تليهـا الخليـل بنسـبة (٢٢٪)، فـلا عجـب اذن ان تكـون القـدس والخليـل أكثـر محافظتـين قـد تقدمتـا المحافظـات الأخـرى وقدّمتـا ثلثـيّ ضحايـا الاعدامـات الميدانيـة، وحظيتـا بالنسـبة الأكبـر مـن الهـدم العقابـي واحتجـاز الجثامـين كاجـراء عقابـي غيـر اخلاقـي وغيـر مسـبوق فـي العالـم المعاصـر، وذلـك بسـبب اسـتمرار الاحتـكاك المباشـر مـع المُسـتوطنين الذيـن يتحركـون بِحُريّـة فـي مدينتـيّ القـدس والخليـل.

ومـن بـين ٢٥٠٠ معتقـل اعتقلـوا فـي الربـع الأخيـر مـن العـام (حسـب توثيـق مؤسسـة الضميـر) كان هنـاك ٤٥٦ طفـلاً (حسـب الحركـة العالميـة للدفـاع عـن الأطفـال) كانـت حصـة القـدس مـن بينهـم ١٧٧ طفـلا، أي قرابـة ٤٠٪.

ومنـذ انـدلاع الهبّـة الأخيـرة والتـي انفجـرت شـرارتها فـي سـاحات وأروقـة المسـجد الأقصـى جـراء الزيـارات التظاهريـة والاسـتفزازية للـوزراء وأعضـاء الكنيسـت الذيـن يغيـرون الواقـع القائـم فـي القـدس ويتدخلـون لمنـع المصلـين مـن التواجـد فـي سـاحات المسـجد- وفـي مطلـع اكتوبـر بالتحديـد – أعـادت سـلطات الاحتـلال رسـم الحـدود بـين القدسـين، الشـرقية والغربيـة بالمكعبـات الاسـمنتية والأسـلاك الشـائكة والحضـور الشـرطي المكثـف، ليثبـت ان القـدس ليسـت موحـدة، ففيهـا شـطر محتـل يخضـع لأنظمـة الطـوارئ .

وعلـى صعيـد التطهيـر العرقـي فقـد هدمـت سـلطات الاحتـلال خـلال ٢٠١٥، (حسـب مصـادر هيئـة مواجهـة الجـدار والاسـتيطان) ٥٣٥ منـزلاً ومنشـأة فلسـطينية فـي الأرض المحتلـة وأصـدرت ٧٠٠ أمـر هـدم جديـد، كانـت للقـدس والأغـوار حصـة الأسـد منهـا.

يحـدث كل ذلـك وسـط التنكـر الاسـرائيلي للقـرارات الدوليـة ومبـادئ القانـون الانسـاني الدولـي، ورغـم اتسـاع دائـرة التضامـن الشـعبي علـى المسـتوى الدولـي مـع الشـعب الفلسـطينيّ ومطالبـه العادلـة وتقـدم دولـة فلسـطين خُطـوات نحـو نيـل الاعتـراف بهـا والانضمـام للمُعاهـدات الدوليـة، الا ان مواقـف الحكومـات مـا زالـت عاجـزة عـن تحمـل مسـؤولياتها بموجـب التزاماتهـا الدوليـة والتعاقديـة، الامـر الـذي يزيـد مـن قناعـات الشـعب الفلسـطيني للمطالبـة بفـرض العقوبـات علـى دولـة الاحتـلال لتعلـم ان للتوسـع والاسـتعمار ثمنـاً، مـا لـم تدفعـه سـوف يسـتمر نزيـف الـدم والأرواح ومظاهـر عـدم الاسـتقرار، وأن أقصـر طريـق لتحقيـق السـلام العـادل وحمايـة الأرواح ومواجهـة الارهـاب وتحقيـق التنميـة هـي الضغـط وتحمـل المسـؤولية القانونيـة والأخلاقيـة عـن انهـاء الاحتـلال.

تيسير عاروري – رئيس مجلس الادارة

סכנה خطر GER
שטח אש. הכניסה א
منطقة اطلاق نار
الدخول م
REA ENTRANCE FORBIDDEN!

من نحن

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان هو مؤسسة فلسطينية غير ربحية، تأسس في العام ١٩٩٧، بعد انفصاله عن لجنة الصداقة الأمريكية «كويكرز»، والذي ارتبط بها منذ العام ١٩٧٤ وحتى تاريخ انفصاله عنها في ذات العام المذكور سابقا. كان وما زال مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان في طليعة المؤسسات الفلسطينية التي تدافع عن الحقوق الإنسانية للفلسطينيين وتقف في وجه انتهاك هذه الحقوق. وقد قدم المركز منذ انفصاله عن لجنة الصداقة الامريكية في العام١٩٩٧ خدمات قانونية مجانية شملت تمثيلاً قانونياً واستشارات قانونية ضد كافة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بجانب ذلك يُقدّم المركز العديد من الخدمات الأخرى، مثل: الدفاع القانوني في قضايا المصلحة العامة، الإصلاح القانوني، رفع الوعيّ، الضغط والمناصرة، وغيرها من التدخلات والخدمات.

رؤية المركز

المساهمة في بلورة مجتمع فلسطيني متحرر تحكمه سيادة القانون.

رسالة المركز

تقديم التمثيل والخدمات القانونية للضحايا الفلسطينيين وخصوصاً الفئات الضعيفة والمهشمة بغض النظر عن مرتكبها والقيام بكل الأنشطة المساندة التي تؤدي إلى ذلك.

أهداف المركز

١. الحد من المعاناة وتحسين حياة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال معالجة ما يلي:

- المساهمة في تسهيل وتحسين حياة الضحايا من الفلسطينيين ورفع المعاناة عنهم من خلال تقديم خدمات التمثيل القانوني
- التأسيس لتحويل حركة الدفاع عن حقوق الإنسان إلى حركة شعبية
- توسيع نشاط المركز المجتمعي من خلال التشبيك والتنسيق والتعاون
- العمل على ديمومة التطوير المهني والبناء المؤسساتي
- تعزيز الوعي العام والمشاركة النشطة للجمهور فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأهمية سيادة القانون
- المساهمة والمشاركة في الضغط والمناصرة الدوليين من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة

٢. إصلاح السياسات العامة والقوانين بما يتفق مع حقوق الإنسان وممارسات الحكم الرشيد، من خلال التعهد بما يلي:

- مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والقضايا التي تختص بالمصلحة العامة
- تعزيز ثقافة احترام وتقدير حقوق الإنسان وتأسيس قوى مناصرة
- تعزيز أدوار المنظمات الفلسطينية الغير حكومية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد

مؤشرات الفاعلية «efficiency»: حساب تكلفة الملفات التي فتحت في العام 2015 مقارنة مع تكاليف "متحفظة" لدى القطاع الخاص				
	نوع القضية	عدد الملفات	تكلفة الملف في القطاع الخاص/بالدولار الامريكي	المجموع/بالدولار الامريكي
المحاكم الاسرائيلية	المصلحة العامة	7	10,000	70,000
	الاراضي	10	5,000	50,000
	اعتداءات المستوطنين	8	2,000	16,000
	هدم منازل	89	1,500 ملاحظة: في القدس: 2,000 دولار (و2000-1000 ش ج) لكل تاجيل جلسة	133,500
	منشات زراعية	60	1,500	90,000
	الترحيل القسري	60	3,000	180,000
	مصادرة معدات	12	1,000	12,000
	الحقوق الاجتماعية	31	لم شمل: 3000 دولار– 5000 دولار تسجيل أطفال: 500 دولار سحب هويّات: 3000 دولار (المعدل 4,000 دولار)	124,000
	خدمات قانونية اجتماعية	359	ملف لم شمل:500 1000- ش ج (المعدّل 250 دولار)	89,750
	الحقوق الاقتصادية	24	طلب تأمين وطني: 1000-500 ش ج (متابعة ملف جباية، مخصصات بأشكالها،،، ما عدا إصابات،، الخ...) متابعة الملف والتخفيض 500 ش ج (المعدل 300 دولار)	7,200
	خدمات قانونية اقتصادية	2166	حلفانات يمين وتعبئة نماذج: 250—500 ش ج (المعدل 100 دولار)	216,600
	السفر	6	500	3,000
	زيارات سجون	2	300	600
	التصاريح	18	300	5,400
	قضايا حملة استعادة الجثامين	119	5,000	595,000
	قضايا متنوعة	2	7,00	1,400
	المجموع	2852	-	998,050
المحاكم الفلسطينية	المصلحة العامة	3	10,000	30,000
	الاعتقال السياسي	4	1000	4,000
	الاخطاء الطبية	9	2,000	18,000
	قضايا متنوعة	4	700	2,800
	المجموع	20	-	54,800
	التماسات امام المحاكم الاسرائيلية	25	3,000 (معدّل تكلفة الالتماس في العليا ما بين 4000-2000 دولار)	75,000
	المجموع	25	-	75,000
	المجموع النهائي			1,127,850

“فالفاشية الإسرائيلية بدأت تنضج”

Tal Niv, Dec 31, 2015 5:59 PM
Israelis Must Look at the Ugly Truth of Surging Fascism
http://www.haaretz.com/opinion/.premium-1.694626

القدس... خريفٌ حزين

«ومَـــنْ فـي القُـــــدسِ إلاّ أنـــــت...»

تميم البرغوثي

شهدت الأراضي الفلسطينيّة المُحتلة في خريف العام ٢٠١٥ تصعيداً خطيراً في الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني. وقد تركزت هذه الانتهاكات في مدينة القدس؛ حيث مُنِعَ الفلسطينيون من الصلاة في المسجد الأقصى، وتمّ السماح للمستوطنين الدخول وأداء طقوسهم الدينيّة هناك، مما أطلق شرارة الهبّة الشعبيّة. وازدادت الأمور سخونةً عندما قامت قوّات الاحتلال الإسرائيليّة بتنفيذ جرائم الإعدام الميداني بحق المقدسيين. وقد تمّ رصد ٣١٥ اعتداءً من قِبل المستوطنين، وهدم لِـ ٢١٥ منشأة (منها ٩٨ منزلا سكنيا)، عدا عن الاعتقالات بحق الأطفال، والتي تعتبر النسبة الأعلى في الضفة الغربيّة.

إضافةً إلى هذه الانتهاكات، فقد عملت سلطات الاحتلال على احتجاز جثامين شهداء القدس (حتى كتابة هذه السطور استمرت إسرائيل باحتجاز عشرة جثامين من شهداء القدس)، مما يعتبر استمرارا لسياسات الاحتلال التعسفيّة السابقة في الاحتجاز منذ سبعينيّات القرن الماضي. حيث تشير إحصائيّات مركز القدس إلى أنّ سلطات الاحتلال ما تزال تحتجز ٢٦٨ جثماناً في "مقابر الأرقام".

وامعاناً في تعسّفها، فقد دأبت الأجهزة الحكوميّة المختلفة (أبرزها بلديّة الاحتلال والشرطة الإسرائيليّة) على فرض غرامات عالية على المواطنين المقدسيين لأتفه الأسباب. فعلى سبيل المثال، فقد علِم المركز بأنّ أحد المحال التجاريّة في البلدة القديمة قد تمّ تغريمه بمخالفة بقيمة ٢٥٠٠ ش ج بسبب عدم وضعه لافتة "ممنوع التدخين"، وقد غُرِّمَ تاجر آخر بمخالفة كون البسطة أمام دكّانه قد تعدّت المُتاح لها بِعشرين سنتيمتراً.

اضافة الى تعمد التضييق على المقدسيين وانتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل من خلال نشر فاحصات المعادن "metal scanners" في شوارع البلدة القديمة، حتى أصبح المواطن عُرضة للتفتيش والتنكيل بالقُرب من منزله أو محله، وخصوصا "طريق الواد"، مما دفع بالسكّان خارج البلدة القديمة إلى عدم التوجّه للبلدة القديمة للتسوّق أو حتى لزيارة الأهل، مما زاد من سوء الوضع الاقتصادي الذي يعاني منه تجار البلدة القديمة. وقد خيم الصمت في أرجاء البلدة القديمة خلال شهريّ تشرين الأول والثاني، حتى باتت البلدة أشبه ببلدة أشباح خلال ساعات النهار. وذكرت بعض المصادر أنّ شرطة الاحتلال قد استدعت عدداً من تجّار البلدة القديمة للتحقيق معهم، مما اجبرهم على إغلاق محالهم التجاريّة لِبضعة أيّام لحضور التحقيقات.

وقد تنبّه المركز إلى خطورة هذا الوضع، وأنّ هذا السيناريو مشابه للسيناريو الذي سبق واستخدم لإغلاق شارع الشهداء في الخليل، وبيّن المركز خلال لقاءاته المختلفة مع

أطراف دوليّة (خلال اجتماع مع القنصل العام السويدي في القدس، إضافة إلى أعضاء برلمان من الدنمارك رافقهم المركز خلال زيارتهم إلى القدس، ووفد من منظمة العفو الدولية أمنيستي، وخلال اجتماع مع بعض من أعضاء البرلمان الأوربي في بروكسل)، بأنّ هذه الممارسات سوف تُفضي إلى تحويل "طريق الواد" في البلدة القديمة إلى "شارع شهداء" جديد، والذي تقوم سلطات الاحتلال في مدينة الخليل بإغلاق المحلّات التجاريّة فيه.

قام المركز، وكسابق عهده، بالعمل على التصدّي لهذه الممارسات، بكافة الوسائل المُتاحة أمامه. حتى أنّ المركز قد اتخذ قراراً استرتيجياً بتبنّي ملفات الهدم العقابي لمنازل منفذي العمليات، وذلك من خلال التعاقد مع محام خارجي لمتابعة هذه الملفات.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين

يفرض تصعيد حملة التهجير القسري الاسرائيلية ضد المقدسيين زيادة مضطردة في عدد القضايا التي يتابعها فرع المركز في القدس، فقد سجّل المركز في عام ٢٠١٥ أعلى نسبة زيادة خلال السنوات السبع الماضية، لتصل إلى ١٥٣٪ (مقارنة بعام ٢٠١٤). اذ ارتفع عدد الخدمات القانونيّة – والتي يُقدّمها المركز للمقدسيين – لتصل إلى ٢,٨٦٤ خدمة (شملت هذه الخدمات ٢٦٠ استشارة، ٢٥٢٥ خدمة متخصصة، و٧٩ قضيّة) – أي أنّ هناك ٩٨٦ خدمة زيادة عن ٢٠١٤ (حيث بلغ عدد الخدمات خلال عام ٢٠١٤: ١,٨٧٨ خدمة، وفي عام ٢٠١٣ كان ١,٥٦٤ خدمة).

مع العلم أنّ عدد الخدمات القانونية المتعلّقة بالحقوق الاقتصاديّة لها حصة الأسد في هذه الخدمات لتصل إلى ٧٥٪ (٢,١٩٠ خدمة). ويأتي هذا الرقم ليعكس الواقع المعيشي الذي يعيشه المواطن المقدسي في ظلّ ظروف اقتصاديّة صعبة وتهميش اقتصادي واضح من سلطات الاحتلال، لدفعه للرحيل عن المدينة. ومن الجدير ذكره أنّ القيمة الماديّة للخدمات التي وفّرها المركز للمواطن الفلسطيني لا ترتبط فقط بالقيمة المباشرة لهذه الخدمة (إذا ما تلقّاها المواطن من محامي القطاع الخاص) والتي وصلت إلى مليون ومئتي ألف شيكل جديد في العام ٢٠١٥، بل من الممكن أنّ نربطها بالمُستحقات الماليّة التي تمّ تحصيلها من مؤسسة التأمين الوطني أو التخفيضات التي يحصل عليها من بلديّة الاحتلال (ضريبة الأرنونا) حيث ي يمكن تقدير هذه المبالغ لتصل إلى ثمانية مليون ومئة ألف الشيكل (بأقل تقدير).

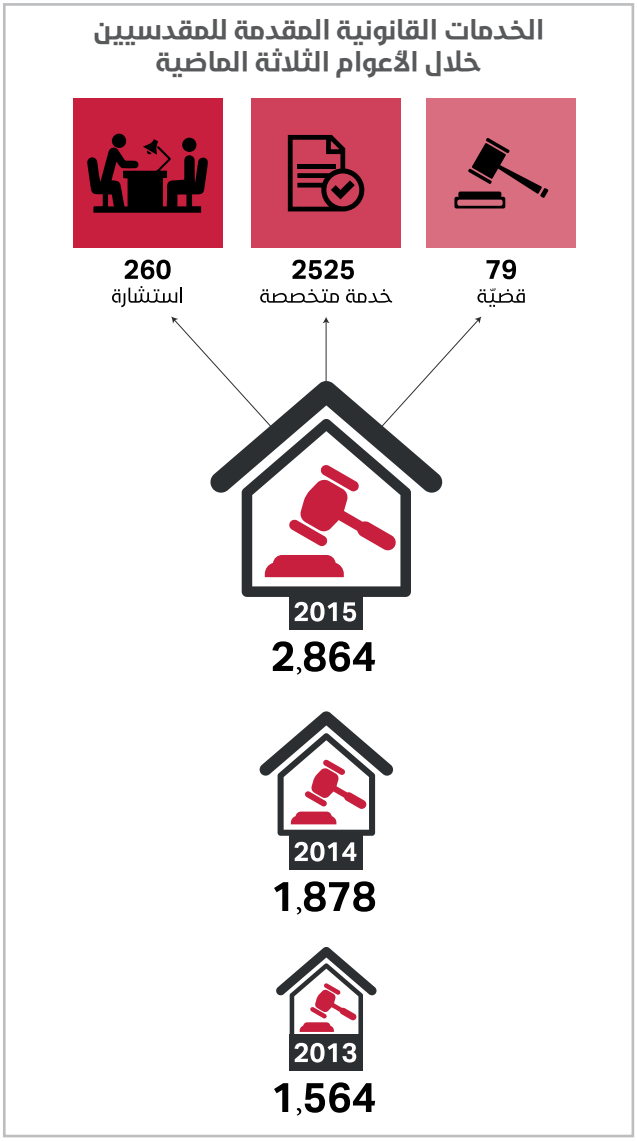

حق الاقامة في القدس المحتلة

صنفت سلطات الاحتلال مكانة المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة مكانة الإقامة المؤقتة، ويعاملون على أساسها معاملةَ المقيم المؤقت وليس المواطن، أي أن إقامتهم معرضة للسحب في أي وقت من الأوقات، وذلك تحت ما يسمى بقانون «الدخول إلى إسرائيل» الذي يمنح الأجنبي الراغب في الإقامة فيها هذا الحق. وهذا هو ذاته حال الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، الذين يعاملون على أنهم مُهاجرون تم منحهم حق الإقامة كامتياز يمكن سحبه في أي وقت. وتأتي هذه السياسة كجُزء من المخطط الإسرائيلي التهويدي وهدفه الإبقاء على نسبة أعلى للسكان اليهود عنها للفلسطينيين. تحقق هذه السياسة الغايات الإسرائيلية في تهويد مدينة القدس وطمس ملامحها العربية وترسيخ ضمها واعتبارها «عاصمة اسرائيل الموحدة» في تنكرٍ واضح للقانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة.

ففي عام ٢٠١٤ سحبت سلطات الاحتلال هويات ٧٦ فلسطينيا من مواطني القدس الشرقية (و٣٥ مواطنا في الربع الأول من ٢٠١٥)، بذريعة إقامتهم خارج حدود القدس لمدة سبع سنوات، وبالتالي مخالفة القوانين الإسرائيلية في إثبات مركز الحياة وعدم القدرة على إثبات إقامتهم في

منطقة القدس، وما يشمله ذلك من توفير إثباتات ووثائق تدعم إقامتهم في القدس، كعقود إيجار،وضرائب أرنونا (ضريبة مساحة تفرض على المباني) وفواتير ماء وكهرباء، وتسجيل الأولاد في المدارس، ، وغيرها من وثائق تؤكد الإقامة في تلك الفترة.

يترتب على سحب الإقامة تبعات يفقد المواطن جرّاءها حقوقاً عديدة من أهمها الحقوق المؤمنة له من قبل مؤسسة التأمين الوطني كمُخصصات الدخل والأولاد ومُخصصات الشيخوخة أو العجز، والولادة وغيرها، بالإضافة إلى فقدانه حقه بالانضمام إلى التأمين الصحي والانضمام لأي صندوق من صناديق المرضى المتوفرة، والأهم من ذلك يغدو الشخص مجردا من أية هوية تسهل له حياته. إن سحب الإقامة بمفهومه الواسع يحمل عواقب عديدة لا تقع على الفرد ذاته فحسب، بل تمتد لتشمل أفرادا آخرين من عائلته، وبالأخص الزوج أز الزوجة والأولاد، حيث يفقد الشخص الحق في تسجيل أولاده في هويته ومما يؤدي إلى تشتت الرابط الأسري أو الاضطرار للانتقال للعيش في مكان آخر.

وأثناء اعداد هذا التقرير أعلنت سطات الاحتلال سياسة جديدة يتم بموجبها سحب إقامات الأشخاص المُتهمين بتنفيذ عمليّات ضد الإسرائيليّين، كعقوبة جماعية، حيث صادق وزير الداخليّة الإسرائيلي في بدايات عام ٢٠١٦ على سحب هويّات أربعة فلسطينيين وليد الأطرش (١٨ عاما)، ومحمد أبو كف (١٨)، عبد دويات (١٩ عاما)، وهم من سكان صور باهر، وبلال أبو غانم (٢١) من جبل المكبر) بذريعة تنفيذهم لعمليّات ضِد إسرائيليين، مع العلم أن الشبّان الثلاثة من صور باهر متهمون بإلقاء حجارة على سيّارة إسرائيليّة، ووقع حادث سير لسائقها توفيّ على أثره. كما تم تسليم أهالي هؤلاء الشّبّان إخطارات بِهدم منازلهم في أوائل شباط ٢٠١٦.

ومن الجدير ذكره أنّ المركز، وخلال عام ٢٠١٥، قد قدم خدمات قانونيّة تتعلّق بسحب الهويّات لـ ١٧٩ مواطنا (وهم أشخاص مُعرّضون لفقدان هويّاتهم بذرائع مختلفة)، إضافةً إلى تبن تبني أربعة ملفات لأشخاص سُحِبت هويّاتهم، بهدف إرجاعها.

قصص **النجاح**

(السيدة ر. ط) تسجيل أطفال: "وأخيراً سجّلت أبنائي الثلاثة ... شكراً لمركز القدس"

هذا ما تحدّثت به السيّدة ر. ط. خلال زيارتها للمركز لإبلاغ المحامي محمد عبّاسي بنجاحه في إلزام وزارة الداخليّة الإسرائيليّة بتسجيل أبنائها الثلاثة. حيث عانت السيّدة ر. ط. خلال السنوات السبع الماضيّة من عدم قُدرتها على تسجيل أبنائها في هويّتها المقدسيّة. فقد كانت وزارة الداخليّة ترفض طلباتها باستمرار، وذلك بذريعة عدم حضور زوجها معها. بالمقابل، فإنّ الزوج يحمل هويّة الضفة الغربية، وهناك ذريعة أمنية تستخدكها سلطات الاحتلال لمنعه من الدخول إلى مدينة القدس ومرافقة زوجته إلى وزارة الداخلية في القدس.

وقد عانت ر. ط. من كثرة مراجعاتها للداخلية في محاولة منها لتسجيل أبنائها دون حضور زوجها إلا أنّ جميع محاولاتها قد باءت بالفشل، لنفس السبب.

وقد اعتبر المركز بأنّ اشتراط الداخلية حضور زوجها شخصياً هو أمر غير قانوني، خاصة أنّ المنع من قِبل سلطات الاحتلال، وأنّه من غير المنطقي أن يبقى موضوع تسجيل الاولاد مُعلقا. وقد تابع المركز الملف وإلزام الداخلية على تسجيل الاولاد دون حضور الأب كون شرطهم بحضور الاب الى الداخلية مخالفا للقانون. وكان ردّ الداخليّة في بداية الأمر بأهميّة حضور الزوج. لكن عندما تمّ التأكيد على أهميّة التسجيل، وبغض النظر عن حضور أو وجود الأب، وأنّ المركز ينوي التوجّه للمحكمة، بُلِّغ المركز بموافقة الداخليّة على تسجيل الأطفال.

(السيّدة آ.أ.ح) من بلدة العيسويّة: إلغاء دين بقيمة ٢٤٠ ألف شيكل

علاوةً عن معاناة السيّدة آ.أ.ح من وضع اقتصادي صعب، فقد طالبتها مؤسسة التأمين الوطني بتسديد ديون عليها للمؤسسة، وصلت إلى ٢٤٣,٨٢٧ ش ج، بِحُجّة أنّها كانت تحصل على مخصصات ضمان الدخل لِسنوات طويلة، وتبيّن للمؤسسة أنها لا تستحق هذا المخصص.

بناءاً على ذلك، أوكلت السيّدة المركز، لمُتابعة هذا الموضوع الذي شكّل أرقاً كبيراً لها ولعائلتها، حيثُ انّه من المتعذّر عليهم أن يُسددوا مثل هذا الدين، بسبب الوضع المعيشي الاقتصادي الصعب الذي تعيشه.

وقد تابع المركز هذا الملف منذ عام ٢٠١٢، من خلال إرساله مُراسلات متعددة، حيث تم إثبات الوضع الاقتصادي الصعب الذي مرّت به العائلة، حتى نجح المركز في أواسط ٢٠١٥ بإلزام مؤسسة التأمين الوطني بإلغاء جميع الديون المتراكمة عليها.

صفحة «اعرف حقوقك القانونيّة في القدس»
٢,٩٩٤ مُعجب في أقل من ثلاثة أشهر

استطاع المركز - وخلال السنوات الثلاث السابقة - وبواسطة وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والتشبيك المباشر مع الجامعات الفلسطينيّة والالتقاء بالطلبة، استقطاب ٨٧ طالبا وناشطا اجتماعيا للمشاركة في دورات تدريبية حول الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة في القدس لاثراء معلوماتهم القانونية وتأهيلهم بِشكل أوّلي على العمل القانوني والمُجتمعي، حيث تشكّلت سبع مجموعات شبابية.

حيث تُقسم كل دورة تدريبية إلى ١٠ لقاءات، بواقع ٤ ساعات لكل لقاء، بمجموع ٤٠ ساعة، يتخلل كل لقاء موضوع قانوني وموضوع الضغط والمناصرة وبناء الحملات، وفي نهاية كل دورة يتم التوافق على تقديم مُقترح مشروع أو حملة يُنفّذها اعضاء المجموعة.

نجاح مميّز للمجموعة السادسة ٢٠١٥

اسست المجموعة السادسة حملة بعنوان «اعرف حقوقك القانونية في القدس»، حيث تُركّز على المواضيع التي يعمل بها المركز في فرع القدس والتي تهم المواطن المقدسي من مسائل لمّ الشمل، تسجيل الأطفال، سحب الهويّات، مُخصصات التامين الوطني المختلفة، وغيرها من الهموم التي يعيشها المواطن المقدسي.

وكان النشاط الأبرز لهذه الحملة انشاء صفحة على شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك بعنوان «اعرف حقوقك القانونية في القدس» وخلال فترة وجيزة اصبح عدد المعجبين بالصفحة ٢٩٩٤ شخصا.

ومن خلال هذه الصفحة يتم نشر معلومات قانونية وحقوقية، حيث استلمت الصفحة عشرات الرسائل على البريد الخاص، بحيث تتضمّن هذه الرسائل استفسارات قانونية، يقوم أعضاء المجموعة (وبعد الرجوع إلى محاميي المركز) بالرّد عليها، وإعطاء المعلومة القانونية المناسبة لكل سؤال أو استفسار.

من الجدير ذكره أنّ سُرعة الرّد على الإجابة عن استفسارات المُتصفّحين (تشير لوحة التحكّم في إدارة الصفحة إلى أنّ الرّد والأجابة عن الاستفسارات كانت تتم خلال معدّل خمس دقائق)، وتتنوّع المواضيع التي تطرحها الصفحة التي أثبتت مصداقيّتها، كما انّه ومن خلال هذه الصفحة توجّه العديد من المتضررين الى فرع المركز في القدس.

"مظاهر فاشية مثل "تدفيع الثمن" تحت قيادة الحكومة غير الليبرالية التي أقامها المعسكر القومي."

Tal Niv, Dec 31, 2015 5:59 PM
Israelis Must Look at the Ugly Truth of Surging Fascism
http://www.haaretz.com/opinion/.premium-1.694626

المناطق المصنفة «ج»

اذا أردنا تصنيف العام ٢٠١٥، فهو عام الاعتداءات الاستيطانية والتهجير القسري في القدس والمنطقة المصنفة «ج»، والتي تمتد على مساحة تتجاوز الـ ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية، حيث تتولّى الإدارة المدنية مسؤولية إدارة المسائل المدنية التي ظلت تحت السيطرة الإسرائيلية؛ وتشمل الصلاحيات الأمنية والصلاحيات المدنية المتعلقة بملكية الأراضي واستخداماتها، ومن ضمنها تخصيص الأراضي والتخطيط والبناء والبنى التحتية. بينما تولت السلطة الفلسطينية المسؤولية عن توفير الخدمات التربوية والصحية للسكان الفلسطينيين في منطقة «ج».

حيث نجحت الحكومة الاسرائيلية في الانتخابات تحت شعار لا تنازل عن الاراضي للفلسطينيين، لا وقف للاستيطان. وقد ترجمة هذه السياسة من خلال تكثيف سرقة ونهب أراضي الفلسطينيين، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي، لتوسيع المستوطنات، حيث أنّ وجود هذه المستوطنات يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين، ومن بينها الحق في الملكية والمساواة ومستوى حياة لائق والحق في حرية الحركة، بشكل لا يترك تقريبا أي إمكانية حقيقية لإقامة دولة

فلسطينية. ومن بين الاجراءات الفعلية التي تم تنفيذها على الارض في العام ٢٠١٥ لتحقيق هذه السياسات: تخصيص ميزانية في العام ٢٠١٥ لتنفيذ مشروع E1 والقاضي بتوسيع مستوطنة معالي ادوميم، وضمها للكتل الاستيطانية المحيطة بها، لضمها لنطاق بلدية القدس. نتيجة لذلك واجه المركز تزايدا في حالات الهدم الفعلي والتهجير القسري ضد التجمعات البدوية شرق القدس وفي مناطق الاغوار. بالإضافة الى توزيع عدد كبير من اخطارات الهدم للتجمعات البدوية الاخرى في ذات المنطقة. وهذا ادى الى اضطرار المركز لتبني عدد اكبر من القضايا بنسبة ٢٠٪ مقارنة مع المخطط لتبنيه خلال العام.

استمرار مصادرات الأراضي

هذا اضافة الى تجديد اوامر وضع اليد على اراض خاصة بالفلسطينيين، ومن اجل توسيع معسكرات الجيش، ومناطق تدريبهم، ولأغراض تحسين البنية التحتية للمستوطنات. في انتهاك واضح للقانون الانساني الدولي، الذي يمنع استغلال الاراضي الخاصة بالأشخاص المحميين لأغراض عسكرية، أو لخدمة اشخاص نقلوا بطريقة غير قانونية للأراضي المحتلة (المستوطنين). من ناحية أخرى، استمرت عملية توسعة المستوطنات، وشرعنة المستوطنات التي لم يكن معترفا بها. وقد شملت الاراضي التي تم الاستيلاء عليها لغرض التوسع الاستيطاني اراض تحتوي على مواقع اثرية، ينابيع مياه ومصادر طبيعية أخرى. والتي من المفروض ان تكون تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. حيث تم في العام ٢٠١٥ توسعة حدود مستوطنة «شيلو» لتضم المنطقة الاثرية التابعة لأراضي قرية «قريوت». كما وتم ضم اراضي محمية وادي قانا الطبيعية في محافظة سلفيت للتجمع الاستيطاني المجاور «ارائيل». في محاولة لإجبار السكان الفلسطينيين على مغادرة مناطق سكناهم التي اعتادوا السكن فيها لأجيال وبشكل يتنافى مع القانون الدولي والقانون الانساني الدولي، الأمر الذي يمكن اعتباره بمثابة تهجير قسري للفلسطينيين المحميين المتواجدين في الأراضي المحتلة، بشكل مباشر، من خلال هدم المنازل، وبشكل غير مباشر، من خلال خلق واقع حياة مستحيل.

تصعيد ارهاب المستوطنين

على صعيد اخر، ونتيجة لسياسة التحريض المستمر ضد الفلسطينيين، ونتيجة لحالات الافلات من العقاب، وعدم وجود رقابة بل حماية مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان وتوفير غطاء سياسي وأمني لهم تحول عنف المستوطنين في العام ٢٠١٥ من نشاط فردي الى نشاط منظم، ومدعوم من مؤسسات استيطانية، حيث تتخذ هذه الاعمال أشكالا كثيرةً ومتنوعة من المس بأراضيهم وممتلكاتهم وأجسادهم. حيث يقوم المستوطنون خلال السنوات الأخيرة بتنفيذ أعمال عنف منظم تحت عنوان «دفع الثمن». ويدور الحديث عن عمليات انتقامية عنيفة مُوجّهة ضدّ السّكان الفلسطينيين، ويتم التشجيع عليه من قبل اعضاء في الكنيست الاسرائيلي. وقد اصبحت الدعوة لتسليح المدنيين والمستوطنين تتم بشكل علني، من خلال دعوات وزراء في الحكومة الاسرائيلية، وعلى رأسهم وزير الدفاع الاسرائيلي ووزير الاسكان والتحريض على الفلسطينيين؛ مما حول المستوطنين الى مجموعات مسلحة ومنظمة، دون اي رقيب أو حسيب. حيث شهد

العام ٢٠١٥ احد اشد القصص مأساوية فيما يتعلق بعنف المستوطنين، من خلال احراقهم لعائلة الدوابشة في قرية دوما شرق نابلس. حيث راح ضحية هذا الاعتداء الوحشي مقتل ثلاثة افراد من عائلة واحدة من بينهم طفل رضيع، واصابة الطفل الاخر بحروق من الدرجة الثالثة. على الرغم من ان إسرائيل كقوة محتلة من مسؤولياتها الحفاظ على النظام العام وأمن السكان الفلسطينيين، المعرفين وفق القانون الدولي كمواطنين محميين.

الاعدام خارج القانون

من ناحية اخرى، نتيجة لحالة التحريض والتسليح الاخيرة، ازدادت حالات القتل العمد، والاعدامات خارج نطاق القانون وبخاصة على الحواجز الاسرائيلية المنتشرة بين مدن ومناطق الضفة الغربية. حيث تشير معظم التقارير الى ان ٦٣٪ من عدد الشهداء قد سقطوا على الحواجز، بالذات على الحواجز العسكرية، حيث شهدت حواجز حوارة وزعترة وعصيون على سبيل المثال اكثر من حادثة قتل متعمد وبدون محاكمة من قبل جنود اسرائيليين، ومن دون وجود اية مبررات أو قرائن تشير الى نية بعض الضحايا تنفيذ عمليات، وتحت غطاء الرواية الاسرائيلية «بحجة الدفاع عن النفس». اضافة الى حالات الاعدامات الميدانية واحتجاز جثامين الشهداء لدى الجيش الاسرائيلي. على الرغم من ان تعليمات اطلاق النار تقتصر على مهام تطبيق القانون والذي يسمح حسب قانون الاحتلال بإطلاق النار في حالات محددة، وقد جرى مؤخراً توسعة هذه الصلاحيات لتترك لمزاج الجنود بدون وجود رقابة أو مراجعة لحالات القتل خارج نطاق القانون، أو حتى عمل تحقيقات بحوادث اطلاق النار، إن مثل هذه التوسيعات الخاصة بتعليمات اطلاق النار أدت الى مقتل مئات الفلسطينيين الأبرياء والذين لم يشاركوا في أعمال القتال، مما ينافي قواعد القانون الإنساني الدولي والذي يسري في حالة الاحتلال. مما دفع المركز إلى تبنّي مجال جديد في عمله الحقوقي، من خلال توثيق هذه الحالات وتقديم شكاوي بها إلى الجّهات الحقوقيّة المُختصّة، بهدف فضح الممارسات الاحتلالية على المُستوى الدولي في المُستقبل.

مصادرة المعدات

واستمرت في العام ٢٠١٥ سياسة مصادرة المعدات، وتحديدا المعدات التي تستخدم في نقل المساعدات الانسانية المقدمة من المؤسسات الدولية (مثل الخيم، والحمامات المتنقلة...الخ) الى ضحايا الانتهاكات الاسرائيلية.

قصص **النجاح**

خطوات حثيثة نحو التحضير لقضية جماعية ضد عنف المستوطنين وتواطؤ الشرطة الاسرائيلية

في خطوة جديدة من قبل المركز للتعامل بشكل اكثر فاعلية مع قضايا عنف المستوطنين، حضّر المركز خلال العام ٢٠١٥ (وسيستمر في المتابعة خلال العام القادم) تحضير قضية جماعية –اضافة لمتابعته للقضايا الفردية– ضد سياسة السلطة والشرطة الاسرائيليتين في متابعة قضايا عنف المستوطنين، ودورهم الواضح في التستر على المستوطنين وحمايتهم اثناء اعتدائهم على المواطنين الفلسطينين في المناطق المصنفة «ج» من الضفة الغربية.
حيث عمل المركز على مدار السنتين الماضيتين بتوثيق ٣٥ حالة اعتداء للمستوطنين على الاشخاص والممتلكات، وبعث مراسلات لدوائر الشرطة الاسرائيلية المختلفة في انحاء الضفة الغربية لمطالبتها بفتح تحقيقات بخصوص هذه الاعتداءات ومُساءلة المُعتدين. وتُعتبر هذه الاعتداءات مخالفات جزائية، وبالتالي فان الشرطة الاسرائيلية مُلزمة بفتح تحقيق، وتحويل المتهمين للمحاكم (الاسرائيليّة) المُختصة. ومن خلال متابعة القضايا على مدار العامين المُنصرمين، اتضح للمركز ان الشرطة الاسرائيلية تعمل على التستر على المعتدين، وتقييد القضايا ضد مجهول. بالاضافة الى ذلك اتضح للمركز تعمد الشرطة تجاهل واهمال كثير من الاتصالات والمراسلات التي يبعث بها المحامون.

في آخر مجموعة من المراسلات التي بعث بها محامو المركز، رفضت الشرطة الرد على الرسائل المكتوبة باللغة العربية، وطالبوا برسالة خطية استلم المركز نسخة منها، بوجوب مراسلتهم باللغة العبرية ليتم الرد عليها. ويعتبر هذا انتهاكا للقانون الدولي الانساني، حيث ان اللغة الرسمية للاشخاص المحميين هي اللغة العربية ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال التواصل معهم بلغتهم الرسمية. وتنتهك كذلك القانون الاسرائيلي الذي يعتبر اللغة العربية لغة رسمية يجوز التداول بها.

وعليه فقد وجه المركز رسالةً لنيابة الشرطة الاسرائيلية، شرح فيها كافة الملابسات والتقصيرات من قبل الشرطة في متابعة القضايا التي تم توثيقها. وكيف ان هذا التقصير يخالف القانون الانساني الدولي، ومعاهدة جنيف الرابعة، التي تقضي بوجوب حماية السلطة القائمة بالاحتلال ممثلة بالشرطة السكان المحميين. وحيث ينتظر المركز ردّ نيابة الشرطة، لاقرار الخطوة اللاحقة لمتابعة هذه القضية.

حماية منزل في بلدة دير بلوط من الهدم

نجح المركز في منع هدم او تجميد هدم ما مجموعه ١٤٢٢ منزلا ومنشأة زراعية ومنع ترحيل ٣٠٤ عائلات/ تجمعات بدوية ورعوية في المناطق المصنفة ج.

مثال ذلك قضية مواطن من بلدة دير بلوط قضاء سلفيت كان قد توجه للمركز في العام ٢٠١١ بخصوص تلقيه اخطارا لهدم منزله السكني الواقع في المنطقة المصنفة «ج»، بحجة البناء من دون ترخيص. حيث تعاني القرية من وجود عدد من المستوطنات على اراضيها واقتطاع جزءٍ كبيرٍ من اراضيها لصالح بناء الجدار. هذا اضافة الى محدودية المخطط الهيكلي (المساحة المسموح عليها البناء) والتي اصبحت لا تتناسب مع الزيادة الطبيعية للسكان، اضافة الى رفض السلطات الاسرائيلية توسعته ليُلبّي الزيادة الطبيعية. وبما ان المخطط الهيكلي لا يستوعب اقامة ابنية جديدة، كما ان عدداً كبيراً من المواطنين في هذه القرية يمتلكون اراضي داخل المناطق المصنفة «ج»، اضافة الى اوضاعهم المعيشية الصعبة، فقد أُجبِروا على البناء على الاراضي التي يمتلكونها في المناطق المصنفة «ج»، مما يجعلهم عُرضة لملاحقة السلطات الاسرائيلية بحجة البناء دون ترخيص، والعيش في حالة من القلق الدائم. وقد تابع المركز القضية امام الجهات التنظيمية في الادارة المدنية، التي استمرت في رفضها لكل اجراءات ترخيص البناء، وكانت مصرة على تنفيذ الهدم. وعليه توجه المركز للمحكمة الاسرائيلية العليا، وقدم البيانات والمعلومات المطلوبة كافة، والتي قامت بدورها بقبول القضية واصدار قرار ايجابي بالغاء قرار هدم منزل المواطن المذكور. ويعتبر النجاح في هذه القضية نوعيا كونه من الممكن ان يكون بداية لالغاء قرارات الهدم بخصوص منازل اخرى مُهدّدة بالهدم في ذات المنطقة.

حماية اكثر من ٣٠ منشاة سكنية وبركس حيوانات من الهدم لصالح التجمعات البدوية في منطقة فصايل

يتابع المركز قضايا التهجير القسري ضد التجمعات البدوية في المناطق المصنفة «ج» منذ اكثر من عشر سنوات. وفي العام ٢٠١٥ استمر المركز في العمل على توفير الدفاع القانوني لهذه التجمعات، وكان من ابرز القضايا التي تمت متابعتها، قضية تهجير تخص التجمعات البدوية في منطقة فصايل. بحيث يتضمن التجمع اكثر من ثلاثين منشاة سكنية وبركس حيوانات مهددة بالهدم. فتوجه التجمع للمركز لتبني قضايا الهدم، الذي قام بدوره برفع التماس للمحكمة الاسرائيلية العليا لتجميد قرارات الهدم، وذلك لكون الادارة المدنية نشرت في وقت سابق في الجرائد المحلية عزمها على اعداد مخططات هيكلية تتضمن اراضي المنطقة المذكورة، وعليه فلا يمكن هدم هذه المنشآت كونها قد شُيّدَت قبل اعداد المخطط ولا يمكن هدمها كذلك قبل اقرار المخطط الهيكلي النهائي.

وقد قبلت المحكمة الاسرائيلية العليا الالتماس وجمّدت قرارات الهدم الصادرة بحقهم لحين اقرار المخطط النهائي. ومن الجدير ذكره ان هذه المخططات تم الاعتراض عليها من قبل السكان البدو انفسهم كونها لا تتناسب أبداً مع طبيعة الحياة البدوية. ويُمثّل المركز تجمعات البدو للاعتراض على المخططات المذكورة وجعلها متناسبة مع طبيعة الحياة البدوية. فبالرجوع الى المخططات حسب ما طرحتها الادارة المدنية يتبين ان القصد منها الاسراع في عملية تهجير جماعيّ للبدو من مناطق الضفة المختلفة وتجميعهم في حيز جغرافي صغير. وذلك ليتماشى مع سياسة الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ المخطط المعروف ب E1، الهادف الى تهجير البدو من منطقة الخان الاحمر والنبي موسى والبحر الميت على الاخص، لتوسعة حدود بلدية القدس لتشمل التوسعة التي ستتم على مستوطنة معالي ادوميم وصولا الى شاطىء البحر الميت.

في نجاح نوعي آخر فيما يتعلق بقضايا التهجير القسري ضد التجمعات البدوية، توجّهت في العام ٢٠١٤ ست عائلات بدوية تسكن في منطقة العوجا قضاء مدينة اريحا للمركز بخصوص تلقيها قرارات لهدم منشاتها السكنية وحظائر الاغنام. ونتيجة المتابعة القانونية الحثيثة فقد تلقى المركز في العام ٢٠١٥ قرارا ايجابيا بالغاء قرارات الهدم ضد هذه العائلات. حيث ان هذه العائلات تسكن المنطقة منذ فترة طويلة، اي قبل العام ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية. اضافة الى عدم توفير السلطة القائمة بالاحتلال بديلا للسكن لهذه العائلات كما يترتب عليها تبعاً لمعاهدة جنيف الرابعة، والتي تقضي بوجوب حماية ورعاية مصالح السكان في الاراضي المحتلة.

حماية قطعة ارض تبلغ مساحتها حوالي ٤٠ دونما من المصادرة في طولكرم

توجه مواطن من منطقة طولكرم للمركز في العام ٢٠١٤ بخصوص محاولة عدد من المؤسسات الاستيطانية الاسرائيلية الاستيلاء على أرضه البالغة مساحتها قرابة ٤٠ دونما، حيث ان هذه الارض ملاصقة تماما لمستوطنة «القنا» المقامة على اراضي كل من قرى مسحة والزاوية، من خلال تسجيلها لحساب هذه المؤسسات باستخدام وثائق وعقود مزورة. تبنى المركز قضيته، وتقديم اعتراضات امام لجان تسجيل الاراضي في الادارة المدنية. ونتيجة للمتابعات الحثيثة من قبل محامي المركز، قامت المؤسسات الاستيطانية بسحب طلباتها لتسجيل الارض، وبقيت الارض في ملك وتصرف صاحبها.

اعادة آلة حفر لمواطن من قرى محافظة سلفيت بعد مصادرتها من قبل الجيش الاسرائيلي

توجّه مُواطن في العام ٢٠١٥ من إحدى قرى محافظة سلفيت، بخصوص قضيّة مصادرة آلة الحفر (باجر) الخاصة به اثناء قيامه باستصلاح اراض يمتلكها في المناطق المصنفة «ج» لاهداف زراعية. حيث عملّت لجان التفتيش الاسرائيلية التابعة للادارة المدنية بمصادرة المعدة، كون المنطقة التي يعمل بها المواطن هي ضمن اراضي المحمية الطبيعية، على الرغم من عدم وجود أيّة اشارة أو دلالة على ذلك. وتم تسليم المعدة لمركز الشرطة الاسرائيلية المتواجدة في مستوطنة ارائيل وتسليمه امرا لمراجعة الشرطة الاسرائيلية في حال اراد استرداد المعدة.

قام المركز بمراسلة لجان التفتيش التابعة للادارة المدنية، التي حوّلت المركز للشرطة كون ملف القضية لديها. وعندما تم التواصل مع الشرطة، طالبت الشرطة بدفع غرامة ماليّة مقدارها ١٥ الف شيقل لاسترداد المُعِدّة. رفض المركز دفع الغرامة، وتم تحويل الملف للمحكمة العسكرية. فقمنا بتمثيل المواطن امام المحكمة العسكرية والطلب منها اجبار الشرطة على ارجاع المعدة، كونه لا يوجد اية مادة قانونية تجرم المواطن، ولم يتم تأشير المنطقة على كونها محمية طبيعية.

وعليه حكمت المحكمة بارجاع المعدة، ودفع كفالة قيمتها ٥ الاف شيقل، لحين تقديم الشرطة للائحة الاتهام التي يدّعون فيها ان هناك قرارا من المحكمة الاسرائيلية العليا تمنع العمل في هذه المنطقة. وفي حال لم يتم تقديم الشرطة للائحة الاتهام التي يدعون وجودها، سيتم ارجاع مبلغ الكفالة للمواطن المذكور.

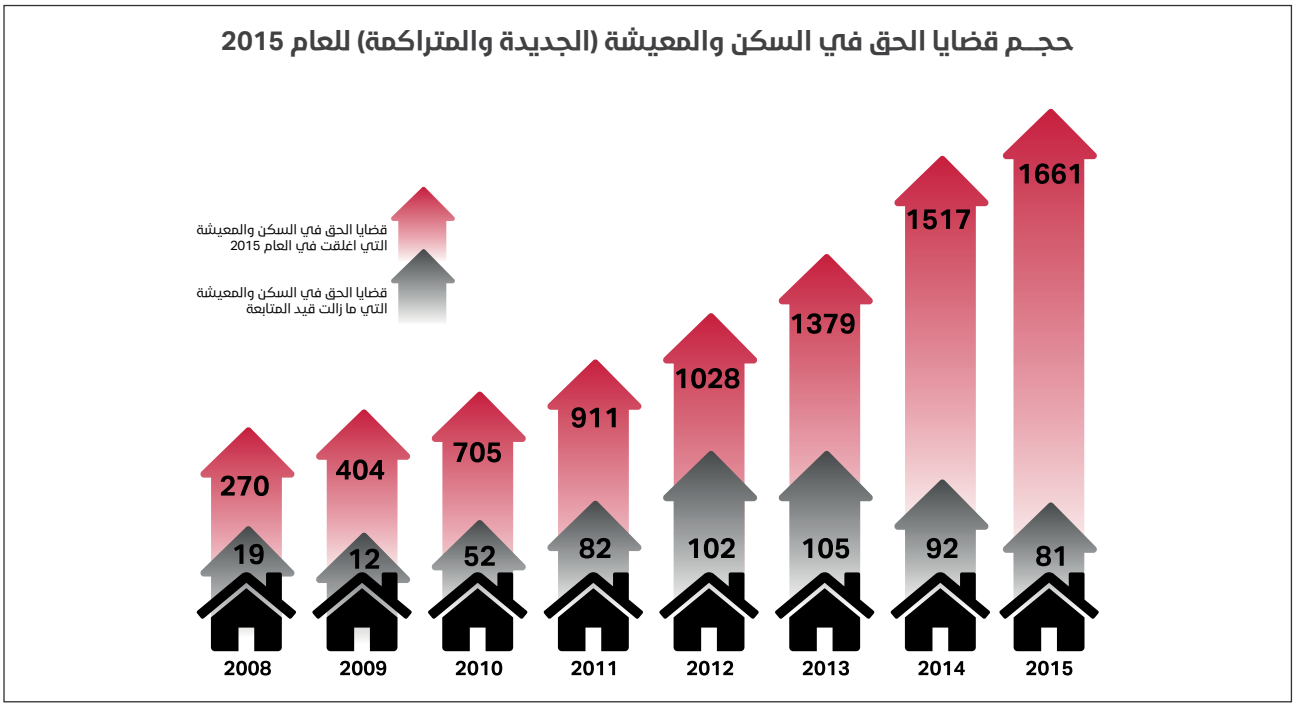

حالة حقوق الإنسان

في مناطق السلطة الفلسطينية عام 2015

بالرغم من التفاؤل الذي برز عام ٢٠١٤، والناتج عن انضمام فلسطين الى المواثيق والمعاهدات الدولية المُشكّلة للقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، اضافة الى توقيع اتفاق سياسي يهدف الى انهاء حالة الانقسام وتداعياتها وتشكيل حكومة توافق وطني مُهمّتها الاساسية العمل على انهاء حالة الانقسام والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية، فقد كانت التوقعات ان يشهد عام ٢٠١٥ انفراجاً ملموساً على حالة حقوق الانسان، الا ان الوقائع على الارض وفي الممارسة لم تكن فقط مخيبه للآمال، بل اكثر من ذلك، حيث تُجْمِعُ كافة المعلومات التي توفرت لدى مركز القدس للمساعدة القانونية من خلال المتابعات القانونية ورصد الانتهاكات (بالاضافة الى تقارير مؤسسات حقوق انسان اخرى) ان عام ٢٠١٥ قد مثّل تراجعاً كبيراً على حالة حقوق الانسان، وتم التاسيس وبشكل فاضح لنظام سياسي شمولي تنتهك فيه الحقوق والحريات وبغطاء قانوني تم التأسيس له من خلال العديد من القرارت بقانون، صدرت على شكل مراسيم رئاسية لا تنطبق عليها حالة الضرورة التي نصَّ عليها القانون الاساسي في منحه الرئيس صلاحيات التشريع في ظروف استثنائية ومُحددة زمنياً. علما ان المُشرِّع عندما تحدث عن ظروفٍ استثنائية لم يتبادر الى ذهنه ان هذه الظروف سَتَسْتمرُ لسنواتٍ وليس لأيام أو شهور قليلة.

في عام ٢٠١٥ ومع غياب أي دور للمجلس التشريعي وغياب أي دور رقابي على اداء السلطة التنفيذية واستحواذ مؤسسة الرئاسة على صلاحيات التشريع بذريعة الظروف الاستثنائية، فقد اتاح للمؤسسة اجراء تعديلات عدة شملت قانون السلطة القضائية مما اتاح لمؤسسة الرئاسة صلاحيات وامتيازات جعلتها المُهيّمنة ايضا على السلطة القضائية، وابرز مثال على ذلك تعيين رئيس لمجلس القضاء الاعلى بشكل مخالف للنظام الاساسي المعدل الذي اكد على قُدسيّة استقلال السلطة القضائيّة (تم عزله مؤخراً بقرار من محكمة العدل العليا)، وما زالت تداعيات هذا القرار غير معالجة حتى وقت كتابة هذا التقرير. إن هذا الجمع لجميع السلطات في يد مؤسسة الرئاسة يُغيّب مبدأ اساسياً من مبادئ الدولة الديموقراطية التي تحترم فيها حقوق الانسان وحرياته وتُصان فيها الكرامة الانسانية أي مبدأ الفصل في السلطات.

رغم توقيع فلسطين على العديد من المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان وبدون تحفظ، وخصوصاً اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واتفاقية حقوق الطفل والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والثقافية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والبروتوكولين الملحقين واتفاقية الاشخاص ذوي الاعاقة واتفاقية مناهضة التعذيب الا انها لم تقم – حتى هذه اللحظة وبشكل ملموس- باتخاذ أي اجراء من شأنه ان يؤكد جديّتها في تنفيذ الالتزامات المُترتبة على الحكومة بعد توقيع فلسطين على هذه الاتفاقيات والمواثيق، مما يُشير مستقبلاً ان فلسطين ستكون مُساءلة بموجب التزاماتها امام المُجتمع الدوليّ، مما سيؤثر على مكانتها وقدرتها على مساءلة دولة الاحتلال عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني.

كما تميّز عام ٢٠١٥ بارتفاع وتيرة التحريض وتقييد عمل المؤسسات الاهلية وخصوصاً المؤسسات المعنيّة بحقوق الانسان، فهناك سيناريوهات مختلفة مطروحة للنقاش لاحكام السيطرة على العمل الاهلي، في الوقت الذي ترفع فيه الحكومة شِعار الشراكة مع المؤسسات الغير حكوميّة وتقوم بالتحريض على العمل الاهلي واتهامه بالفساد بالجُملة وتوريج ارقام خيالية حول الدعم الذي يتلقاه.

ولا تقل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة خطورة من حيث تأثيراتها المباشرة، الآنيّة وبعيدة المدى، على مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لترافق حالة الاحتقان السياسي والوطني باحتقان اقتصادي واجتماعي يدفع بفئات اجتماعيّة واسعة الى حافة اليأس، ويُهددّ بانفجار اجتماعي لا يمكن التنبؤ بنتائجه، في غياب ثقافة المساءلة والمحاسبة واستمرار سياسات الانفاق الحكومية الحالية والافراط في التعيينات للمراكز والهيئات العليا لشرائح جديدة تزيد من عجز الموازنة وعلى حساب وجود أي خطط تطويريّة، مع تغييب مبدأ المنافسة على الوظائف العُليا.

قصص نجاح

الاعتقال التعسفي

توجه للمركز في اواخر العام ٢٠١٤، مواطن من احدى قرى محافظة جنين، حيث تم اعتقاله من قبل الاجهزة الامنية الفلسطينية اكثر من مرة وعلى ذات التهمة التي تم اعتقاله عليها في السابق من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي. والتي قضى مدتها البالغة ٣ سنوات ونصف في السجون الاسرائيلية. وعليه فقد تدخل المركز بشكل قضائيّ لصالح هذا المواطن، وتم تمثيله في بداية العام ٢٠١٥ امام محكمة البداية في مدينة جنين ضد لائحة الاتهام التي وجهتها له النيابة العامة. واستطاع المركز بعد عدة جلسات امام المحكمة من الغاء لائحة الاتهام الموجه ضده، والحكم ببراءته. حيث ان هذا الاتهام غير قانوني، ويخالف القانون الاساسي الفلسطيني، وقانون العقوبات الاردني للعام ١٩٦٠، وقانون الاجراءات الجزائية، التي تقضي بعدم محاكمة اي شخص على جرم واحد مرتين، كما وانه لم يرتكب جناية على الاراضي الفلسطينية تخول الجهات القضائية محاكمته.

المنع من السفر

توجه مواطن في بداية العام ٢٠١٥ للمركز نتيجة منعه من السفر من قبل سلطة المعابر بناء على طلب من جهاز المخابرات الفلسطيني، على الرغم من عدم وجود قرار قضائي يقضي بمنعه من السفر. ويعتبر هذا المنع تعسفيا ومخالفا للقانون حيث انه صدر عن جهاز تنفيذي وليس قضائي. وعليه تواصل المركز مع جهاز المخابرات الفلسطيني، لمعرفة اسباب المنع، وتم رفض اعطاء اية معلومات من قبلهم لاسباب المنع. وحيث ان حق التنقل والسفر هو حق محمي بالقانون الاساسي الفلسطيني، وحيث ان هذا المنع تبعا لذات القانون لا يجوز تنفيذه الا بقرار قضائي، توجه المركز للمحكمة العليا الفلسطينية، للسماح للمواطن المذكور من السفر، وابطال الاجراء الذي اتخذ بحقه بمنعه من السفر وعدم قانونيّته. وبناءً عليه، تَواصل جهاز المخابرات مع المركز لابلاغه بان الموكل قادر على السفر في اي وقت. وفعلا سافر المواطن المذكور ولم يتم اعتراضه.

وتعتبر هذه القضية انجازاً مهماً كونها تتعلق بحماية حق اساسي مكفول بالقانون الاساسي الفلسطيني والشرائع الدوليّة، وتبرز اهمية دور المؤسسات الاهلية والمدنية في الرقابة على الاجهزة التنفيذية لدى السلطة الفلسطينية.

مقارنة بين ما سنه المجلس التشريعي من قوانين خلال 10 سنوات وما صدر من قرارات بقانون عن الرئيس في الضفة الغربية وكتلة التغيير والإصلاح في غزة بين الأعوام 2007-2015

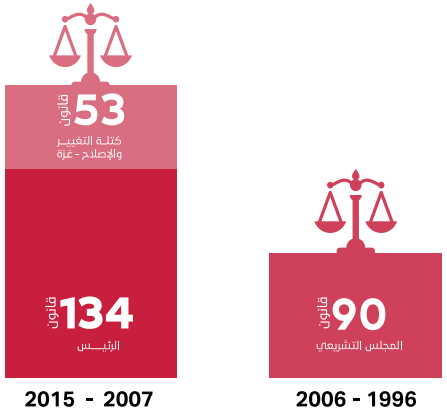

قضايا **المصلحة العامة**

عمل المركز خلال العامين الماضيين ٢٠١٤ و٢٠١٥ على تحسين وزيادة كمية العمل في مناطق السلطة الفلسطينية وذلك من خلال عمله على ستة مستويات:

١. تبنّي ٣ قضايا فردية في موضوع الأخطاء الطبية، مع أنّها قضايا فردية، لكنها تؤسس لقضايا مصلحة عامة، وفي حين جرى السير في واحدة من القضايا، لكن المركز ينتظر صدور التقارير الطبيّة اللازمة من الجهات المُختصة للسير في القضيّتين الأخرتين.

٢. البدء بمراسلات واستجوابات لهيئات رسمية تتبع الحكومة الفلسطينية واخرى خاصة مثل شركتيّ المياه والكهرباء وتتعلق بمصالح خاصة لأفراد ولكنها قد تؤسس لقضايا أشمل، أو بعض الفئات مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، مستندين لقرار المحكمة الذي نجح المركز في الحصول عليه، ولكن بعض المؤسسات الرسمية ما زالت تتجاهله. وفي هذا السياق لدى المركز توجّه خلال العام القادم بعمل بعض الدراسات وتحليل بعض قرارات المحاكم لتعزيز دور المركز في موضوع المساءلة في القضايا التي تتعلق بجمهورٍ واسع أو شرائح واسعة من الفلسطينيين.

٣. رفع عدة قضايا أمام المحاكم ومنها:

- قضية ضد رئيس السلطة الفلسطينيّة وضد مدير دائرة الأراضي باسم بلدية اريحا، بعد أنّ تمّ نقل ملكية ١٢ دونما وبئر ماء من اسم البلدية الى اسم حركة فتح، حيث حصل المركز على قرار ابتدائي، وما زالت القضية امام المحكمة (ولِتفاصيل اوفى حول هذه القضية راجع القسم التالي من التقرير).
- تقديم دعوى امام محكمة العدل العليا، بخصوص الرسوم التي تفرضها دائرة ضريبة الاملاك بدل إستصدار إخراج قيد ماليّة، حيث تمّ رفع الرسوم لتبلغ ٥٠٠ شيكل، الا ان المحكمة قررت انها غير مختصة في النظر في مثل هذا النوع من القضايا، وأن المحكمة المُختصّة هي محكمة البداية، على الرغم من أنّ الدعوى للطعن في قرار إداري صادر عن موظف عام. حيث سيتم تقديم دعوى بالخصوص امام محكمة البداية.
- في سياق مُماثل ردّت المحكمة العليا دعوى أخرى أقيمت ضد رئيس سلطة الطاقة لإلزامه – هو وهيئة الطاقة الفلسطينية
- بما لديه من صلاحيات للتدخل امام شركة كهرباء القدس لالزامها بالتوقف عن فرض رسوم إضافية تحت مسمى «رسوم محكمة». حيث تفرض تلك الرسوم عُنوةً على الاشخاص الذين يتم توجيه لوائح اتهام بحقهم.
- بادر المركز لحملة ضد قرار الاستملاك الذي كان سيَصدُر بخصوص تمليك أراضٍ في منطقة الشمال لشركة «سند»، وما ترافق معَ ذلك مع عقد لقاءات والمشاركة الاعلامية، وأمكن الغاء القرار قبل التوجه للمحكمة حيث حصل المركز على التوكيلات وتمّ التحضير لِملف القضية.
- تبني عدة قضايا احتجاز تعسفي وفصل من الوظيفة العمومية ورفع قضية تجريبية لتعويض موظف حكومي

فُصِلَ، وقررت المحكمة إعادته للعمل بعد ٦ سنوات، حيث يُطالب المركز بدفع رواتبه كاملة عن فترة انقطاع العمل.

٤. كما يتابع المركز مُواءمة القوانين الفلسطينية لتنسجم مع الالتزامات بعد توقيع فلسطين لعدد كبير من المُعاهدات الدوليّة المُتعلقه بحقوق الانسان وبدون تحفظ. إضافةً إلى التزام الحكومة بتقديم التقارير حول التزامها بهذه الاتفاقيات وقيامها بالاجراءات الكفيلة بتطبيق هذه الحقوق في مناطق سيطرتها.

نقل ملكية قطعة ارض من اسم بلدية اريحا الى اسم حركة فتح

في بداية العام ٢٠١٥، توجهت بلدية اريحا ممثلة برئيسها واعضاء مجلسها البلدي للمركز لرفع قضية ضد سلطة الاراضي. حيث قامت مؤسسة «صامد» في العام ٢٠٠٥ (الذراع الاقتصادي لحركة فتح) بمنح البلدية قطعة ارض لاقامة حديقة عامة عليها. وفي العام ٢٠١٤، قامت بلدية اريحا بالتعاون مع بلدية احدى المدن الايطالية، بالتحضير لانشاء الحديقة العامة. وللبدء بهذا المشروع كان لا بد للبلدية من ابراز وثيقة ملكية للارض المذكورة. وعند توجه البلدية لدائرة الاراضي في مدينة اريحا، اكتشفت البلدية انه تم استبدال مُلكيّتها للارض وتسجيلها باسم حركة فتح. ويعتبر هذا الاجراء جريمة ومخالفة للقانون الاساسي الفلسطيني، الذي تنص المادة (٢١) منه على ان الملكية الشخصية هي ملكية مصونة ومحمية ولا تنزع الملكية ولا يتم الاستيلاء عليها. وعليه تم تبني القضية واخذ وكالة للترافع فيها.

فكانت الخطوة الاولى هي التوجه لدائرة الاراضي في اريحا لتزويد المركز بملف الارض المذكورة، لمعرفة الالية والاسباب التي تم الاستناد عليها لتحويل مُلكيّة الارض من البلدية إلى حركة فتح. الا ان طلب المركز قد قوبل بالرفض من قبل دائرة الاراضي في مدينة اريحا. وتبعاً لذلك، توجه المركز إلى محكمة العدل العليا وتم رفع قضية ضد دائرة الاراضي في اريحا للمطالبة بتزويد المركز بالمعلومات الخاصة بمُلكيّة الارض المُتنازع عليها، وتمّ الطلب من المحكمة الزام دائرة الاراضي تزويد المركز بالمعلومات المطلوبة.

وقد اكتشف المركز من خلال متابعته للملف، ان وزير سلطة الاراضي قد رفع كتاباً لرئيس السلطة الفلسطينية يطالب فيه بتغيير مُلكيّة الارض المتنازع عليها لتصبح تابعة لحركة فتح تحت مُسوّغ مَفادهُ ان مُلكيّة الارض في الاصل تعود لمؤسسة «صامد». وقد وافق الرئيس على البدء باجراءات تنفيذ الطلب، وتم تحويل مَلف تغيير مُلكيّة الارض لمُدير عام الاراضي في الضفة الغربية.

وعليه قام المركز برفع قضية ضد دائرة الاراضي ووزير سلطة الاراضي والرئيس محمود عباس كل حسب وظيفته ومساهمته في اصدار القرار المذكور.

تعتبر القضية في مراحلها الاخيرة، حيث يتوقع المركز الحصول على نتيجة ايجابية، بالغاء قرار الرئيس واعادة ملكية الارض لبلدية اريحا. وفي حال الحصول على النتيجة المرجوة ستعتبر هذه القضية انجازا لتدعيم مبادىء الحكم الرشيد، واستقلال الجهاز القضائي.

كما وعمل المركز كذلك على تبني ومتابعة العديد من **قضايا المصلحة العامة في القدس المحتلة** خلال العام ٢٠١٥ وكانت كالاتي:

شارع المقدسي... نحو إعادة التأهيل

شارعٌ رئيسي في حيّ واد الجوز في مدينة القدس، ويحمل اسم الرحّالة المقدسي أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي، حيث يقطن بالحيّ قُرابة الستة عشر ألف مواطن يستخدمون هذا الشارع بشكل يومي، وقد تهالكت أجزاءٌ منه وتكاثرت الحُفر فيه جرّاء إهمال بلديّة الاحتلال. توجّه إلينا سُكّان الحي من أجل مُطالبة البلدية بإعادة تأهيل الشارع، ووضع خطوط مُشاة اضافية ومطبّات في الشارع، مع العِلم أنهم قد طالبوا البلدية بذلك خلال العام ٢٠١٤ عدة مرات دون اي رد من البلدية. بالمقابل، فقد عمل المركز، وخلال عامين في التواصل مع البلدية من خلال إرسال مجموعة من المراسلات والكُتب التي تحمّلها المسؤوليّة المباشرة عن تهالك الشارع وعن عدم وضع خطوط للمشاة، كما قام المركز بتهديد البلديّة باللجوء للمحاكم، في حالة عدم تعاونها في الرّد على مطالب السُكّان.

وأخيرا أكّدت البلديّة في كتابٍ خطيّ من طرفها قُبيلَ انتهاء عام ٢٠١٥، بأنها سوف تعمل على إعادة تأهيل الشارع، ووضع خطوط للمشاة، ومطبّات حسب الحاجة.

حريّة الحركة في المدينة المحتلة

شهد شهر تشرين الاول ومع بداية الهبة الشعبية في القدس، قيام سلطات الاحتلال بتقسيم المدينة إلى ثمانيّة كنتونات، من خلال وضع ٣٢ حاجزا عسكريا، وإغلاق ٨ طرق بمكعّبات إسمنيّة، ممّا أدى إلى عرقلة الحركة في المدينة بشكل ملحوظ. كما واثر هذا الاغلاق وبشكل ملحوظ على القطاع الصحي من خلال وضع أربعة حواجز عسكريّة أمام المُستشفيّات الرئيسيّة الخمسة في المدينة (وهي مُستشفى المُطّلع، مستشفى العيون والمستشفى الفرنسيّ، مُستشفى الهلال الأحمر، ومُستشفى المقاصد)، وهذا ادى إلى عرقلة الوصول إليها. كما وأنّ هذه الحواجز قد عقدت حياة المقدسيين، وخاصة طلاب المدارس والموظفين المُتجهين إلى مدارسهم وأعمالهم مما خلق أزمات مروريّة خانقة. وتبعا لهذه التأثيرات الكبيرة التي طالت حرية حركة وتنقل المقدسيين، وجه المركز كتابا مُستعجلا لكل من قائد الشرطة، المُستشار القضائي للشُرطة، وبلديّة القدس، مطالبين بإزالة هذه الحواجز، كونها تعتبرعقابا جماعيا، وتؤثّر بشكل مباشر على حق مصون في المعاهدات الدولية كافّة، الا وهو الحق في حرية الحركة والتنقل.

وبالفعل، وبُعيد أيّام من ذلك، بدأت سلطات الاحتلال بإزالة بعض من هذه الحواجز.

الاعتداء على مُستشفى المقاصد

كرد فعل احتجاجي على وضع الاحتلال لحواجز عسكريّة بالقرب من المُستشفيّات الرئيسية في القدس المحتلة، إضافةً إلى اقتحام هذه المستشفيات وتنفيذ عمليات اعتقال فيها، بانتهاك واضح وصارخ للقانون الدولي الذي يؤكّد "بأن الأفعال التي تقوض قدرة العاملين في الصحة، على تقديم الرعاية الصحية لمن هم في حاجة إليها هي انتهاك للقانون الدولي" - ومثال على هذه الانتهاكات، ما حصل اثناء حضور مدير فرع المركز في القدس، ومحامي المركز لمؤتمر صحافي عقد في مُستشفى المقاصد في نهاية تشرين الأول ضد انتهاك سلطات الاحتلال لعمل المستشفى. وقد فوجئ الحضور باقتحام المُستشفى من وِحدة من القوّات الخَاصة التي بدأت بألقاء قنابل الصوت وقنابل الغاز داخل المُستشفى، لتفريق المؤتمر الصحافي- عمل المركز على تقديم شكوى عاجلة إلى الشرطة والمستشار القضائي ضد هذه الانتهاكات المتكررة مطالبين بفتح تحقيق بهذه الواقعة، ومحاسبة الوِحدة على اتخاذ قرار باقتحام المُستشفى.

أمّا ردّ الشرطة فقد كان كما كان متوقعاً، مليئاً بالأكاذيب والوقائع المُختلقة، بِهدف تغطيّة هذه الانتهاكات.

نتحول بالتدريج الى محتلين محترفين، وهذا ناجم عن تصرفات خطيرة جدا تتحول في النهاية الى جزء من شخصيتك، وهذا ما يجعلني أشعر بالذعر. تقف على حاجز، واذا ملل عربي الانتظار في الصف وتفجرت مشاعره، تضربه بعقب البندقية. وهذا أمر ليس شاذا، ويتحول لديك الى ممارسة مألوفة. يواجه الفلسطينيون هذا النوع من الاهانات التي تؤكد لهم بأنهم لا شيء، وأن عليهم الوقوف في الصف صامتين، واذا فتحت فمك تتلقى صفعة، واذا لم تفتح فمك تتلقى صفعة أيضا، ولا حول لك ولا قوة ازاء هكذا إهانات..... إننا لا نختلف عنهم، عن النازيين في سنوات الثلاثينات المبكرة.

ابراهام شالوم

رئيس سابق لجهاز المخابرات العامة في اسرائيل (الشاباك)

من كتاب حراس البوابات الذي أعده درور موريه، اصدار دار نشر» يديعوت أحرونوت»

نشر عرضا للكتاب الصحفي يتسهار فاردي في صحيفة يديعوت أحرونوت

المناصرة المحلية والدولية

يشكل التمثيل القانوني للأفراد والمجموعات كما هو معروف الجوهر الأساس لعمل مركز القدس، في خطوة لتسهيل وصول المواطنين للنظام القضائي، مع التأكيد على أنّ منظومات القضاء التي تحكم الأراضي الفلسطينية المحتلة ظالمة ولا تحترم المعايير الدولية، وخاصة عند الحديث عن منظومة القضاء الاسرائيلية القائمة على التمييز والتنكر لمبادئ القانون الدولي الانساني، فمجرد وصول المواطن للمنظومة القضائية لا يضمن حماية حقوقه أو تحقيق العدالة.

حتى حين يتعلق الأمر بالقضاء الفلسطيني فهو يتعرض لتشويه كبير جرّاء الانقسام السياسيّ الذي تبعه انقسام سائر نظام العدالة وتغيير القوانين بمراسيم وتشريعات غير قانونية بعضها ايديولوجي وبعضها مخالف للقانون الأساسي وللمعايير الدولية.

ولذا يدرك المركز ضرورة دعم الجهود القانونيّة من خلال أنشطة مُكمِّلة تشمل التوعية والتمكين وبناء التحالفات الضاغطة والحملات (في هذا التقرير هناك قِسمٌ خاص حول نشاطات التوعية، وآخر حول الحملات، وثالث حول التحالفات والائتلافات).

انشطة المناصرة المنفذة خلال العام ٢٠١٥

١. تنظيم جولات ميدانية للديبلوماسيين والبرلمانيين وممثلي الحكومات الأجنبية والصحفيين والنشطاء المجتمعيين.

٢. انشاء صفحة الكترونية بعنوان اعرف حقوقك للتواصل مع الجمهور وتقديم الارشاد والتوجيه القانوني الفردي والجماعي وهي تجربة جديدة يخطط المركز لمأسستها وتوسيع قاعدة استخدامها.

٣. إعداد مذكرة للمقرر الخاص بالامم المتحدة.

٤. إعداد وتحرير بيانات صحفية وأخبار ومذكرات وتقارير متخصصة وقانونية ومواد اعلامية باللغتين العربية والانجليزية.

٥. إعداد وتحرير ٤ دراسات: الأولى عن التهجير القسري في المناطق المصنفة ج في الضفة الغربية، والثانية الجهات المسؤولة ومسؤولية الدولة عن تجاوزات حقوق الانسان، والثالثة عن افلات المستوطنين من العقاب عند ارتكابهم اعمال عنف ضد الفلسطينيين، والرابعة عن التهجير القسري للبدو في محيط القدس والاغوار، وورقة حقائق عن الاحتياجات الانسانية.

٦. تنظيم جولات ميدانية للديبلوماسيين والبرلمانيين وممثلي الحكومات الأجنبية والصحفيين والنشطاء المجتمعيين.

٧. دعم استراتيجية وضع قضايا النساء والاطفال، بالذات في المناطق المصنفة ج، في الحيز العام، وتعزيز الدعم السياسي لمهمة المركز وأهدافه.

٨. تشجيع التعاون مع الاعلام من خلال فعاليات تشمل ترتيب زيارات ميدانية لمواقع المشاريع، تنسيق التغطية الصحفية للتصوير الفوتوغرافي والتلفزيوني.

٩. مراقبة انتهاكات حقوق الانسان في حق المدنيين من خلال جمع المعلومات، المقابلات، تحليل التقارير، المسوحات، الأبحاث، مراقبة ومناصرة المجتمعات المتأثرة، ونقل المعلومات لمجموعة العمل لتجمع الحماية، صياغة انساق ومناحي فعالة لتدارك مراقبة عنف المستوطنين، هدم البيوت والتهجير القسري.

١٠. اعداد مساهمات للشركاء وتجمع الحماية عند الحاجة.

١١. حضور والمشاركة في اجتماعات مجموعة العمل لتجمع الحماية، مجموعة العمل لقضايا المناصرة، المجموعة المختصة بقضايا اعتداءات المستوطنين، مجموعة العمل حول المساءلة، مجموعة العمل القانونية، ومؤخرا تم الانضمام لمجموعة العمل المشتركة حول العنف ضد المرأة والمشاركة في حملة «١٦ يوم من الانشطة لمناهضة العنف ضد المرأة».

١٢. تحديث قائمة البريد والموقع الالكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، تويتر، ولينكد ان الخاصة بالمركز وتغذيتها باخبار المركز وتقارير عن قضايا حقوق الانسان.

١٣. التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الفلسطينية ذات الصلة، بما فيها الوكالات المختلفة للامم المتحدة، مؤسسات حقوق الانسان الوطنية والمؤسسات الشريكة.

١٤. صياغة تقارير ومراسلات عند الطلب، المساهمة في التقارير الدورية، توفير ملاحظات مختصة على وضع حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

١٥. قام مركز القدس بتنفيذ زيارتين ميدانيتين للمناطق المصنفة ج مع ديبلوماسيين.

الائتلافات وبناء التحالفات

يعمل مركز القدس مُخلصاً على بناء التحالفات والائتلافات التي تجمع طاقات مجموع المُهتمين بقضية واحدة وتنسيق جهودهم بما يُحقق التقليل من الازدواجية في النشاطات ويُعظّم النتائج ويُعطي مِصداقية أكبر، حيث يشمل ذلك ائتلافات عامة وأخرى تخصصية سبق أنّ كُتِبَ عنها وأخرى جديدة، وللتذكير بأبرزها:

- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية التي تعمل على حماية وتقوية دور العمل الأهلي وتوحيد جهوده في التأثير على سياسات الحكومة والممولين وتتصدى للانتهاكات والممارسات التي تُضعِف العمل الأهلي أو تهدد وجوده، وقد طوّرت الشبكة عملها لتكون شريكاً في ائتلافين آخرين يخدمان ذات الهدف وهما المجلس التنسيقي للعمل الأهلي والائتلاف الأهلي لمدونة السلوك، ويشغل المركز عضوية اللجنة التنسيقية للشبكة وعضوية مجلس المصادقة المنبثق عن ائتلاف مدونة السلوك. كما يعمل المركز على تركيز لجنة القدس المُنبثقة عن الشبكة، وتسيير عملها ونشاطاتها في المدينة المحتلة.
- مجلس منظمات حقوق الانسان وهو ائتلاف مُتخصص يضم ١٢ منظمة حقوق انسان فلسطينية في الضفة والقطاع بالاضافة الى عضوية شرف للهيئة المستقلة لحقوق الانسان، ويعمل المجلس كصوت موحد في التصدي لأبرز الانتهاكات ويصدر مواقف وأوراق موقف وبيانات ويعقد لقاءات جماعية في القضايا التي تحظى باجماع، وبات المجلس عنوانا ذا مصداقية في ان يكون صوت حقوق الانسان في فلسطين.
- لجنة الحريات العامة: وتتكون من مزيج من الشخصيات العامة والقوى السياسية والمؤسسات المتخصصة التي تعنى بالانتهاكات الناجمة عن الانقسام السياسي ونتيجة له.
- الائتلاف من اجل القدس ويضم مؤسسات وشخصيات عامة مقدسية تعمل في كل ما يتعلق بالانتهاكات الكبرى والجوهرية في القدس.

أما الائتلافات التخصصية فمنها "الائتلاف الفلسطيني لمناهضة التعذيب" و"ائتلاف مناهضة عقوبة الاعدام" و"تحالف الحملة لمواجهة العنف ضد النساء".

ائتلافات جديدة

- **الائتلاف الأهلي لمتابعة التشريعات:**

وهو ائتلاف حديث التشكيل تأسس بعد اجراء عدد من الدراسات حول الانقسام التشريعي والافراط في اصدار القرارات بقوانين من قبل الرئيس وقرارات اخرى تصدرها احدى الكتل التشريعية في غزة وهو ما يعمق الانقسام في الجسم القضائي ويضع عراقيل

امام استعادة الوحدة الوطنية ويؤسس لمراكز قانونية يصعب التراجع عنها كما يصعب المضي بها، ففي حين سن المجلس التشريعي الأول خلال ١٠ سنوات من عمله ٩٠ قانونا، فقد أصدر الرئيس قرابة ١٥٠ قرارا بقانون واصدرت كتلة التغيير والاصلاح في غزة ٥٣ قانونا.

وقد تأسس ائتلاف بالشراكة بين الهيئة المستقلة ومؤسسة مواطن ومركز القدس لمتابعة هذه التشريعات وضمان مشاركة مجتمعية في مشاريع القوانين التي يتفق على الحاجة بشأنها، وسيواصل الائتلاف عمله خلال عام ٢٠١٦.

- **الائتلاف الاعلامي والقانوني لمتابعة تنفيذ قرارات المحاكم:**

كان من نتائج الانقسام السياسي وغياب المحاسبة والفصل بين السلطات انتشار ثقافة رفض تنفيذ قرارات المحاكم في قضايا عديدة من مظاهرها استمرار احتجاز معتقلين بصورة تعسفية رغم قرارات المحاكم باطلاق سراحهم ورفض تنفيذ قرارات أخرى في شؤون ادارية، مما يشيع ثقافة عدم احترام القانون والخضوع لسيادته ويدفع لأخذ القانون باليد ويمس هيبة القضاء.

ائتلافات دولية

حصل المركز خلال عام ٢٠١٥ على عضوية المنتدى الاوروميتوسطي لحقوق الانسان.

الحملات

يعمل المركز في بعض القضايا الكبرى على تنظيم الحملات التي تمزج بين المرافعة القانونية والتأثير على صناع القرار وممارسة الضغط واستخدام الاعلام ووسائل الضغط والمناصرة المعروفة لتنظيم حملات، كان منها:

الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء والكشف عن مصير المفقودين "لنا أسماء... ولنا وطن"

حققت الحملة، في العام ٢٠١٥ ، مجموعة من الانجازات النوعية. كان ابرزها انتزاع تعهد من جيش الاحتلال الاسرائيلي امام المحكمة العليا الاسرائيلية بتاريخ ١٣تموز ٢٠١٥ بأن يقوم جيش الاحتلال بتسليم كافة الجثامين المحتجزة لديه في مقابر الارقام وان لا يعود لاحتجاز اي جثامين جديدة . وأن يبدا بإنشاء بنك لفحص الحمض النووي تابع للاحتلال وان يقوم بأخذ عينات من عائلات ١١٩ شهيدا اعترف بوجود جثامينهم محتجزة لديه فيما يعرف بمقابر الارقام .

ومنذ هذا التاريخ عمدت الدائرة القانونية في مركز القدس الى ارسال مجموعة من المراسلات القانونية لمتابعة تنفيذ هذا التعهد من قبل قيادة جيش الاحتلال. فيما استمرت قيادة الحملة بالتوازي مع الجهود القانونية بجمع باقي التوكيلات من عائلات الشهداء المحتجزة جثامينهم وتوثيق حالات اخرى جديدة من خلال توجه عائلات الشهداء الى المركز للتبليغ عنها.

وقد تعرقلت جهود الحملة قليلاً بخصوص الافراج عن جثامين الشهداء الـ ١١٩ الذين اعترف جيش الاحتلال باحتجازها، وذلك بسبب قرارات الكابينت الاسرائيلي والذي اقر مجموعة من العقوبات على المجتمع الفلسطيني مع انطلاقة هبة الاقصى في بداية شهر تشرين الاول ٢٠١٥، والتي كان من بينها العودة لممارسة احتجاز جثامين الشهداء وبلغ عدد من تم احتجاز جثامينهم في ثلاجات معهد ابو كبير ٨٢ جثمانا، تم تسليم ٧٢ جثمانا منهم واستمر احتجاز ١٠ جثامين يحملون الهوية المقدسية لدى الاحتلال حتى اعداد هذا التقرير.

بالمقابل، سيعمل مركز القدس خلال العام ٢٠١٦ على مطالبة الجهّات الرسميّة الإسرائيليّة من خلال المحكمة بِـ:

- الافراج عن الجثامين المحتجزين في ثلاجات الاحتلال الاسرائيلي بدون اي قيود أو شروط على دفنهم وتشييعهم.
- الزام الحكومة الاسرائيلية بتسريع إنشاء بنك الحمض النووي.
- الشروع فورا بإجراءات تسليم الـ ١١٩ جثمانا التي اعترفت قيادة الجيش بوجودهم في المقابر التي تشرف عليها.
- إلزام قيادة الجيش بتحديد أماكن دفن ما تبقى من الجثامين التي تدّعي أنها مفقودة، بما في ذلك الاماكن التي تعاقدت مع شركات خاصة بدفن بعض الجثامين فيها.

حملة حرية السفر للفلسطينيين «كرامة»

تعتبر حرية الحركة والسفر من ابرز الانتهاكات التي يواجهها الفلسطينيون جرّاء سيطرة سلطات الاحتلال على كافة المعابر التي تربط الأراضي الفلسطينية مع دول الجوار وبالخارج وكذلك سيطرتها على كافة محاور الطرق الرئيسية داخل الأراضي الفلسطينية وما ينتج عن ذلك من فصل الضفة والقطاع عن بعضهما وفصلهما عن القدس واحكام حصار قطاع غزة وخنقه اقتصاديا وانسانيا.

وقد ركّزت الحملة على موضوع المعابر ورفعت شعار حرية السفر للفلسطينيين باقل تكلفة واقل جهد ووقت وبما يحفظ كرامة المسافرين.

ومن الجدير ذكره، بأن إحدى الإشكاليّات التي تواجهها الحملة هي موسميّتها وتغير المُتأثرين بها واستعدادهم للنشاط، الأمر الذي يتطلب العمل على ضم دماء جديدة لها، وأصبحت بحاجة الى اعادة تشكيل بهدف تقويتها.

حملة ملاحقة الأخطاء الطبية

بدأ المركز العمل في هذا الملف منذ سنتين، وحاول العمل مع شركاء آثروا العمل منفردين لاحقا، مما يتطلب مرة أخرى اعادة تقييم هذه الحملة وبناء خطتها لعام ٢٠١٦.

الحملة الدولية ضد سحب حق الاقامة في القدس

استمرت الحملة الدوليّة ضد سحب حق الإقامة للفلسطينيين في القدس في العمل على فضح الانتهاكات الاسرائيليّة في حق المقدسيين، وذلك من خلال تصديرها لأربعة بيانات خلال عام ٢٠١٥. كما قامت الحملة بالاجتماع مع برلمانيين أوروبيين في البرلمان الأوروبي في بروكسل خلال شباط ٢٠١٥، حيث تمّ توضيح خطورة سياسة سحب الهويّات من المقدسيين، والمطالبة بالضغط على الحكومة الإسرائيليّة لوقف هذه السياسة. إضافة إلى ذلك، فقد عقدت الحملة في أيّار ٢٠١٥ ورشة عمل قانونيّة متخصصة بعنوان «سحب الهويات: آليّات المحاسبة والمساءلة من خلال القانون الدولي»، حيث تمّ عرض دوسيه International Legal Dossier on Residency يشرح الخطوات التي يجب تنفيذها لمحاسبة ومساءلة إسرائيل حول هذه القضيّة، وقد تم التعاقد مع خبير في القانون الدولي حول هذه الآليّات. ومن الجدير ذكره أنّ مركز القدس قد عمل على تقديم هذا الدوسيه موضّحاً أهميّة العمل على السياق الدولي. إضافة إلى هذه الامور، ومن خلال هذه الحملة (بالشراكة مع مركز القدس) تم تنفيذ ٨ ورشة توعويّة في أحياء مختلفة من القدس حول سحب الهويّات ولمّ الشمل، شارك أكثر من ١٨٠ مواطن.

التغطية والمشاركة الاعلامية

لقد نظم وشارك المركز خلال العام ٢٠١٥ في عدد كبير من انشطة التوعية الإعلامية، التي حاول من خلالها تسليط الضوء و/أو زيادة معرفة الجمهور ببعض حقوقهم الانسانية (سواء على المستوى المحلي والدولي)؛ وادناه قائمة بمجموعة من فعاليات التغطية والمشاركة الاعلامية المنفذة من قبل المركز، في محاولة لتسليط الضوء ورفع الوعي حول قضايا محددة، على المستويين المحلي والدولي:

١. وحدة المناصرة التابعة للمركز تمكنت من خلق قنوات تعاون مع الاعلام من خلال فعاليات مثل ترتيب زيارات ميدانية للمشاريع، تنسيق التغطية الصحفية للتصوير الفوتوغرافي والتلفزيوني.

٢. التنسيق مع الاعلام من اجل اجراء عدد كبير من المقابلات التلفزيونية والاذاعية مع موظفي المركزبخصوص القضايا القانونية، والحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة والكشف عن مصير المفقودين، والانتهاكات الاسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين.

٣. ١٨ بيان صحفي حول: الانتهاكات الاسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين، وجهود ومنجزات الوحدة القانونية.

٤. ٧ بيانات صحفية مشتركة مع المجلس الفلسطيني حقوق الانسان.

٥. ٤ دراسات: ١.التهجير القسري في المناطق المصنفة ج في الضفة الغربية، ٢.الجهات المسؤولة ومسؤولية الدولة عن تجاوزات حقوق الانسان، ٣.افلات المستوطنين من العقاب عند ارتكابهم اعمال عنف ضد الفلسطينيين، ٤. وورقة حقائق عن الاحتياجات الانسانية.

٦. افلام قصيرة: «حنا البدو» حول التهجير القسري للبدو في الاغوار.

٧. حملة الكترونية واحدة: تحديث ومتابعة صفحة حملة كرامة على فيسبوك.

٨. متابعة العمل على الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة والكشف عن مصير المفقودين.

٩. جولات ولقاءات ميدانية مع المستفيدين: ١٥ زيارة لقرى وتجمعات معرضة لخطر الانتهاكات في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

١٠. تطوير وتحديث الموقع الالكتروني للمركز.

١١. تفعيل وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، تويتر، يوتيوب ولينكد ان كمنصات لانشطة المركز.

لقاءات رفع الوعي

تم تنفيذ ١٥ لقاء لرفع الوعي خلال العام ٢٠١٥، في مختلف القرى والمدن (مثل: جوريش، قريوت، طبلاس، حزما، فصايل، سالم، دير الحطب، فروش بيت دجن، كفر ثلث، النبي الياس، عرب الرماضين، حارس، فرخة، جنصافوط، إماتين، فرعتا، عسلة، عزون...الخ) المنتشرة في انحاء الضفة الغربية، مع التركيز على المناطق المصنفة «ج» والواقعة في شمال الضفة الغربية. وقد استهدفت اللقاءات المجالس المحلية لهذه القرى، وجزء كبير من متطوعي المركز. ومن ابرز المواضيع التي تم التطرق اليها خلال هذه اللقاءات ما يلي: كيفية المتابعة القانونية لاخطارات واوامر الهدم، اعتداءات المستوطنين وكيفية توثيقها وتقديم الشكاوى بخصوصها، والتوعية فيما يتعلق بموضوع الاخطاء الطبية. وقد تراوح متوسط الحضور لكل لقاء توعوي ما بين ١٥-٢٠ من الذكور والاناث.

اضافة الى ذلك فقد تم تنفيذ ٤ ورشات رفع وعي في احياء مختلفة من القدس الشرقية (وهي: شعفاط، مخيم شعفاط،

سلوان، وبيت حنينا). وتناولت الورشات العديد من المواضيع كان اهمها حق الاقامة في القدس وما يترتب عليها من حقوق اقتصادية واجتماعية للمقدسيين، ولم الشمل، وهدم المنازل. وقد شارك في الورشات ٤٧ مقدسي/مقدسية.

التدريبات

نفذ المركز خلال العام ٢٠١٥، ٣ تدريبات متخصصة. استهدف احدها التجمعات البدوية القاطنة في منطقة الخان الاحمر، وذلك ضمن سلسلة من اللقاءات لتدريب النساء البدويات على التوثيق الفوتوغرافي للانتهاكات الاسرائيلية لتجمعاتهن ولتوثيق نمط الحياة البدوية التي يعيشون، وقد تم تدريب ما يقارب الـ ٣٥ سيّدة وآنسة من التجمّعات البدويّة على التوثيق الفوتوغرافي. وتم عرض الصور التي التقطتها المتدربات في معرض للصور في مدينة رام الله على مدار يوميين متتاليين (سيتم تناوله بشكل مفصل في مكان آخر).

واستهدف التدريب الثاني مجموعة من نشطاء حقوق الإنسان (حضره ١٥ مشاركا ومشاركة)، وتناول موضوع تطبيق الاليات الدولية المتاحة في المواثيق الدولية على الحالة الفلسطينية.

اما التدريب الثالث فنفذ في قرية الزبابدة قضاء جنين، وكان حول اليات توثيق انتهاكات حقوق الانسان، وقد حضر التدريب ٢٥ مشاركا ومشاركة من النشطاء التنمويين في شمال الضفة الغربية.

نفذ فرع المركز في القدس المحتلة خلال العام ٢٠١٥، ٥ تدريبات، ٣ من هذه التدريبات استهدفت محامين جدد، وقد تم تدريبهم على كيفية التعامل مع قضايا التخطيط وهدم المنازل في القدس الشرقية. اما التدريبين الاخريين (فكانت على مدار ٤٠ ساعة لكل تدريب) فقد استهدفا مجموعتين من طلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية (حيث ضمت كل مجموعة ١٣ طالب/طالبة)، وتناولت التدريبات ٣ مواضيع رئيسية وهي (التخطيط وتقسيم المناطق في القدس الشرقية والمناطق المصنفة «ج»، وحق الاقامة في القدس الشرقية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين).

الزيارات الميدانية

تم تنفيذ ٢٠ زيارة ميدانية خلال العام ٢٠١٥، وكان الهدف من مثل هذه الزيارات الميدانية هو معرفة الاحتياجات التدريبية والقانونية للفئات المستهدفة، واخذ وكالات من التجمعات والقرى لمتابعة قضايا انتهاكات حقوق الانسان المختلفة، اضافة الى مرافقة الوفود الاجنبية، والممولين والصحفيين، والمتضامنين مع الشعب الفلسطيني من دول اخرى، لاعطائهم فكرة عن اوضاع هذه التجمعات واحتياجاتها نتيجة السياسات الاسرائيلية العنصرية المنهجة ضدهم، اضافة الى الانتهاكات الاسرائيلية المرتكبة بحقهم.

نفذ المركز في القدس الشرقية عدد من الجولات الميدانية لعدد من المؤسسات الدولية (وهي: منظمة العفو الدولية (امنيستي)، اعضاءمن البرلمان الدنماركي، وبرنامج المرافقة المسكوني) ومن شركاء المركز (وهم: مؤسسة كافود، وخبز من اجل العالم). وتضمنت الجولات شرح مفصل حول الواقع التي تعيشه المدينة في ظل الانتهاكات الاسرائيلية ضد الفلسطينين المقيمين في القدس المحتلة من هدم للمنازل، وتقييد حرية الحركة، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشونها نتيجة التمييز العنصري الذي يتعرضون له من قبل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة...الخ.

معرض الصور «في غمضة عين»

اقام المركز خلال شهر نيسان من العام ٢٠١٥ معرضاً للصُور يعكس فيه واقع الحياة البدويّة الفلسطينية التي تقطن المناطق المصنفة «ج» من الضفة الغربية من مختلف جوانبها (من تعليم وحياة يومية وعمل)، ويرصد ويوثق الانتهاكات الاسرائيلية لحقوقهم الانسانية. وجاء المعرض كمخرج لسلسلة من التدريبات على اليات التوثيق الفوتوغرافي، والتي تم عقدها على مدار ٤ اشهر، لخمسة وثلاثين امرأة بدوية من تجمعات الخان الأحمر والعوجا والنويعمة. حيث رصدت هؤلاء النساء بعدسات كاميراتهن عددا كبيرا من الصور، والتي تم اختيار ٥٢ صورة منها، لتمثل واقعهن وما تمارسه سلطات الاحتلال من انتهاكات ضدهن. وقد اقيم المعرض في ساحة المحكمة العثمانية في مدينة رام الله على مدار يومين متتالين. وحضر افتتاح المعرض ممثلون عن التجمعات البدوية، وشخصيات عامة، ونشطاء في مجال حقوق الانسان، وممثلون عن المؤسسات والممثليات الدولية، وممثلون عن الوزارات الفلسطينية وعلى رأسهم وزارة الاستيطان والجدار.

قضايا **تعالج امام المحاكم الاسرائيلية**

	نوع القضية		قضايا جديدة	متراكمة	عدد الملفات التي عولجت خلال فترة التقرير	مغلقة	إيجاباً	سلباً	غير ذلك	قيد المتابعة	التماسات
1	المصلحة العامة		7	15	22	9	4	0	5	13	
2	الأراضي		10	49	59	14	7	5	2	45	
3	اعتداءات المستوطنين		8	38	46	0	0	0	0	46	
4	الحق في السكن والمعيشة	هدم المنازل في الضفة	65	888	953	12	1	1	10	941	24
		هدم المنازل في القدس	24	84	108	22	13	0	9	86	
		منشآت زراعية	60	301	361	12	0	1	11	349	
		الترحيل القسري	60	244	304	22	7	3	12	282	
		مصادرة معدات	12	4	16	13	12	1	0	3	
5	قضايا العائلة	الحقوق الإجتماعية	31	52	83	29	17	1	11	54	
		خدمات قانونية اجتماعية	359	0	359	359	359	0	0	0	
		الحقوق الإقتصادية	24	25	49	25	15	3	7	24	
		خدمات قانونية اقتصادية	2166	0	2166	2166	2166	0	0	0	
6	مراسلات قانونية		7	0	7	7	7	0	0	0	
7	حرية الحركة والتنقل	السفر	6	2	8	2	1	0	1	6	
		زيارات السجون	2	0	2	0	0	0	0	2	
		التصاريح	18	9	27	14	4	1	9	13	
8	الجثامين		119	50	169	33	33	0	0	136	1
9	قضايا متنوعة		2	7	9	1	0	0	1	8	
الاستشارات القانونية المقدمة خلال العام ٢٠١٥					3450						
المجموع الكلي			2980	1768	4748	2740	2646	16	78	2008	25

قضايا **تعالج امام المحاكم الفلسطينية**

	نوع القضية	قضايا جديدة	متراكمة	عدد الملفات التي عولجت خلال فترة التقرير	مغلقة	إيجاباً	سلباً	غير ذلك	قيد المتابعة
1	المصلحة العامة	3	2	5	0	0	0	0	5
2	الاخطاء الطبية	9	0	9	4	0	0	4	5
3	الاعتقال السياسي	4	0	4	3	3	0	0	1
4	قضايا متنوعة	4	1	5	3	2	0	1	2
المجموع الكلي		20	3	23	10	5	0	5	13

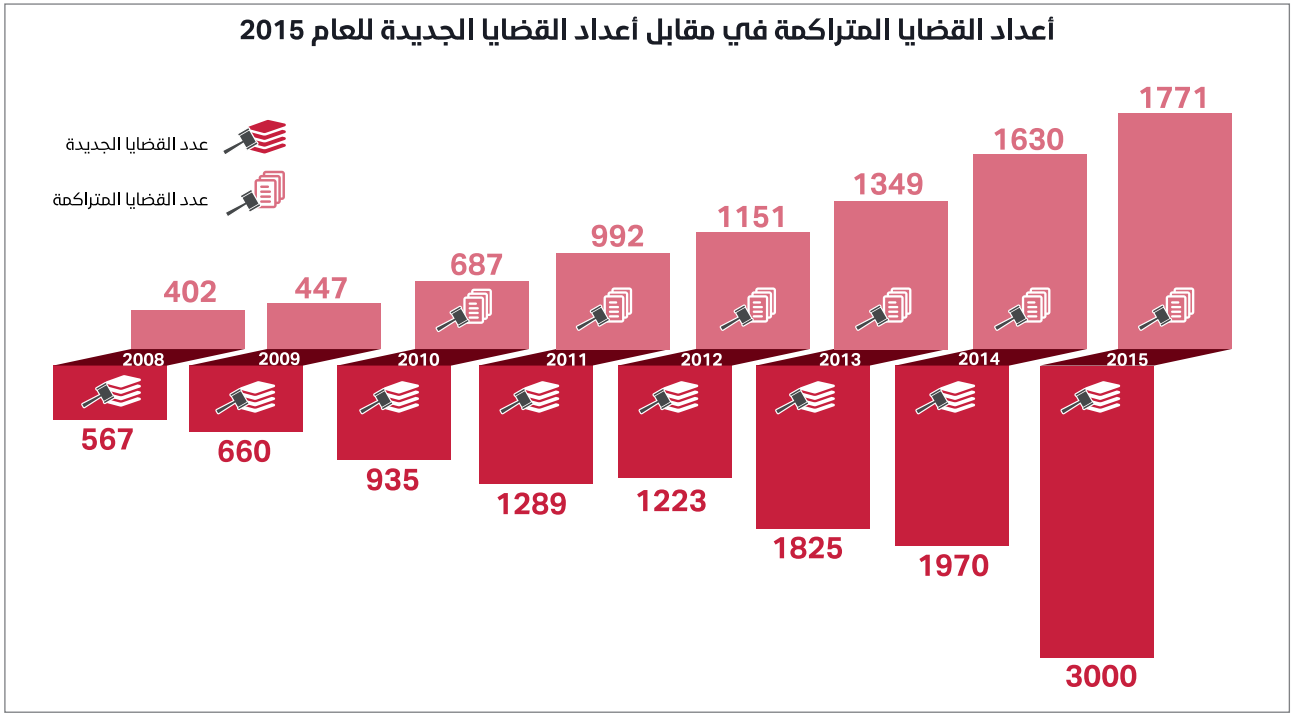

ملخص
البيئة الداخلية

يمكن تلخيص ابرز التغيرات في بيئة العمل الداخلية خلال العام ٢٠١٥ بما يلي:

- تعديل وتطوير واقرار النظامين المالي والاداري المعدلين.
- اقرار الخطة السنوية وموازنة المركز للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦.

الهيئة العامة

عقدت الهيئة العامة للمركز خلال العام ٢٠١٥ اجتماعين بتاريخي ٢٥,٠٤,٢٠١٥ و٢٧,١٢,٢٠١٥، حيث ناقشت خلالهما تطورات العمل في المركز واتخذت القرارات التالية:

- اقرار التقريرين الإداري المالي المدققين للعام ٢٠١٤.
- اقرار التعديلات التي تمت على النظامين المالي والاداري للمركز.
- اقرار خطة وموازنة المركز للعام ٢٠١٥.

- تكليف اللجنة المالية في مجلس الادارة استدراج عروض اسعار لتدقيق حسابات المركز للعام ٢٠١٥ واختيار مدقق حسابات للمركز.
- مناقشة ابرز تطورات العمل في المركز خلال العام ٢٠١٥.
- مناقشة واقرار خطة عمل وموازنة المركز للعام ٢٠١٦.

مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة خلال العام ٢٠١٥، أربعة اجتماعات ناقش خلالها العديد من القضايا واطلع على سير العمل في المركز واتخذ القرارات التالية:

- المصادقة على التقريرين الإداري والمالي للعام ٢٠١٤ ورفعهما للهيئة العامة لمناقشتهما والمصادقة عليهما.
- ادخال تعديلات وتطويرات على النظامين المالي والاداري للمركز.
- الدعوة لاجتماعات الهيئة ومتابعة انعقادها.
- مناقشة واقرار خطة العمل وموازنة العام ٢٠١٦.

طاقم العاملين

عمل في المركز خلال العام الحالي ٣٣ موظفا وموظفة، قدم ٣ منهم استقالات وجرى اشغال وظائفهم بموظفين جدد، موزعون على اربع وحدات هي الوحدة القانونية، وحدة المناصرة، وحدة البرامج والوحدة الادارية، منهم ٢٧ بوظائف كلية، و٤ وظائف جزئية، ومتدربين اثنين بنسبة مقربة ٨٢٪،١٢٪و٤٪، موزعين حسب النوع الاجتماعي الى ١٤ أنثى و١٩ ذكر بنسبة مقربة ٤٢٪ و٥٨٪ على التوالي. هذا بالإضافة الى ٢ بعقود استشارية.

خلال العام الحالي انضم الى طاقم العاملين كل من الزميل مراد البسطامي بوظيفة مناصرة محلية وتعبئة وذلك بديلا للزميلة فاطمة عبد الكريم، كما انضمت الزميلة رزان قفعيتي للطاقم بوظيفة منسقة برامج المركز في القدس بديلا للزميل غالب النشاشيبي، والزميلة سلوى رزق الله بوظيفة منسقة حملات بديلا للزميل سالم خلة.

تطوير قدرات العاملين وتمكينهم

تميز العام الحالي بإعداد خطة تدريبية لتطوير قدرات العاملين وتمكينهم، حيث استندت الخطة الى التقييم الطاقم السنوي الذي يتم من خلاله تحديد احتياجات العاملين وتطوير قدراتهم بما يساهم في تحسين ادائهم، واستنادا الى الخطة فقد شارك كل من الزملاء محمد العباسي، غسان ابوخضير، محمد ابو سنينة، بسام كراجة، عثمان حمدالله، فؤاد حروب وأمجد بطة في دورات اللغة الانجليزية في أمديست، وشاركت الزميلة رولا سعيد في دورة ادارة المشاريع (PMP). كما شاركت الزميلة عبير هدمي، في البرنامج التدريبي الإقليمي (عنبتاوي ٢٥) حول التربية على حقوق الانسان من اجل المناصرة في تونس.

كما شارك الزميل امجد بطة في تدريب للرقابة على الموازنات العامة الذي نظمه الفريق الاهلي للرقابة على شفافية الموازنة. وشاركت مجموعة من العاملين في المركز بعدد من الدورات وورش العمل واللقاءات.

وقد شارك الزميل رامي صالح، مدير فرع القدس، في ورشة عمل حول الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس وأدوات الضغط والمناصرة لفضح هذه الممارسات، حيث عُقدت في بروكسل من خلال شبكة حقوق الإنسان الأورومتوسطيّة.

متطوعو المركز

استقبل المركز بالتعاون مع «منحة المرحوم إبراهيم علي عاروري» المقدمة لطلبة جامعة بيرزيت، تسعة من الطلبة المستفيدين من المنحة، حيث تشترط المنحة ان يقوم الطالب/ الطالبة باداء اعمال تطوعية (بمجمل ٤٦ ساعة) مقابل القسط الجامعي.

عمل الطلبة في المركز على فترات متفاوتة خلال العام ٢٠١٥، وكانت المهمات الموكلة إليهم تتمحور حول تحديث البيانات المحملة على قاعدة البيانات الخاصة بالمركز بإشراف موظفين المركز، ومع نهاية العام تم اتمام كافة التحديثات المطلوبة على قاعدة البيانات بفضل عمل الطلبة، وهذا بالاضافة لمساعدتهم للمركز في أرشفة الملفات وترتيب وتصنيف المكتبة.

التطوير المؤسسي

تحديث المواقع الإلكترونية: ضمن خطة المركز لتطوير المواقع الالكترونية و تحديثها بما يضمن سهولة استخدامها وتوفيرها للمعلومات المحدثة و الضرورية للجمهور، تم انشاء موقع جديد للحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء والمفقودين، كما تم الاتفاق مع شركة بيكسل لتحديث وتطوير الموقع الالكتروني للمركز وباشرت الشركة بالعمل لتطوير الموقع مع نهاية العام ويتوقع ان يتم انجازه خلال الشهر الأول من العام القادم.

نظام الكتروني لإدارة الموارد البشرية: ضمن خطة التطوير التي ينتهجها المركز لتطوير البيئة الداخلية وتحديث الأنظمة الداخلية تم التعاقد مع شركة نيوسوفت لتطوير نظام لإدراره شؤون الموظفين حيث سيشمل النظام معالجة كافة العمليات المتعلقة بشؤون الموظفين كالدوام والاجازات، والرواتب وادارة معلومات الموظف والوظيفة والارشفة الالكترونية لجميع ملفات ووثائق العاملين بالإضافة الى ربط العهد بملفات الموظفين الكترونيا.

تطوير ادارة المخاطر: كجزء من المعالجة الشاملة لنظام المخاطر تم تركيب نظام انذار ضد الحريق والسرقة وتوفير معدات اطفاء لحالات الطوارئ، وسوف يتواصل العمل لاستكمال خطة درء المخاطر خلال عام ٢٠١٦.

مصادر التمويل

ممولو البرامج الرئيسية

الممثلية الايرلندية

ابتدأت الشراكة بين مركز القدس والممثلية الايرلندية في العام ٢٠٠٧ ، من خلال موافقتهم على إعطاء المركز منحة لتمويل جزء من برامجه الرئيسية، وتجدد هذه المنحة سنويا، بحيث بلغت قيمة المنحة للعام ٢٠١٥ (٧٥,٠٠٠) يورو.

خبز من اجل العالم

«خبز من اجل العالم»، هو احد المانحين الذين تعاون معهم المركز منذ انفصاله عن مؤسسة «الكويكرز» في العام١٩٩٧ وأصبح مؤسسة فلسطينية أهلية وغير ربحية. حيث تعمل على تمويل جزء من برامج المركز الرئيسية منذ العام ١٩٩٧ وحتى الآن. وقد خُصِّصت المنحة المقدمة من هذه المؤسسة للدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين، تبعا للقوانين الفلسطينية والمعايير الدولية، وبلغت قيمة المنحة للعام ٢٠١٥ (١٩٠,٠٠٠) دولار امريكي.

مؤسسة كافود

نشأت الشراكة بين مؤسسة كافود ومركز القدس منذ انفصاله عن مؤسسة «الكويكرز» في العام١٩٩٧ ليصبح مؤسسة فلسطينية أهلية وغير ربحية. حيث تمول مؤسسة كافود وفي كل عام برنامجاً يهدف الى تقوية مؤسسات المجتمع المحلي الساعية إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي، وتقديم الدفاع القانوني للفلسطينيين المستضعفين وضحايا الانتهاكات والظلم. وقد بلغت قيمة المنحة ٢٠١٥ (٥١,٥٠٠) دولار امريكي.

برنامج الامم المتحدة الانمائي

ابتدأت الشراكة بين مركز القدس وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في العام ٢٠١١ ، بحيث يدعم البرنامج الانمائي البرامج الرئيسية للمركز، وخاصة الانشطة المتعلقة باعتداءات المستوطنين على الفلسطينين في المناطق المصنفة «ج» من الضفة الغربية. اما قيمة المنحة للعام٢٠١٥ فقد بلغت (٦٢,٧٠٠) دولار امريكي.

سكرتاريا حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني

تخلل العام ٢٠١٤ عقد شراكة بين المركز وسكرتاريا حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، حيث تمول السكرتاريا البرامج الرئيسية للمركز على مدار ٣ سنوات (٢٠١٤-٢٠١٦)، وبلغت قيمة المنحة ٤١٠,٠٠٠ دولار أمريكي، بحيث خصص المبلغ (١٢٣,٣٠٠) دولار امريكي لتمويل الانشطة المنفذة خلال العام ٢٠١٥.

ممولو **المشاريع**

مركز اللاجئ النرويجي

ابتدأت العلاقة بين مركز اللاجئ النرويجي ومركز القدس في العام ٢٠٠٩ والتي استمرت الى يومنا هذا. حيث يمول مركز اللاجئ النرويجي في كل عام مشروعين الاول في الضفة الغربية والثاني في القدس الشرقية؛ الأول تحت عنوان «المساعدة القانونية من اجل حماية الفلسطينيين من ضحايا التهجير القسري»، والثاني تحت عنوان «محاربة سياسة هدم المنازل في القدس الشرقية»، وبلغت قيمة المنحتين والتمويل الإضافي نهاية العام ٢٠١٥، (٥٢١,٦٠٠) دولار أمريكي.

الحكومة الاسترالية

ينفذ المركز مشروعا تحت عنوان «تعزيز اليات مراقبة وتوثيق الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق التجمعات البدوية المهمشة في المناطق المصنفة «ج» بالتعاون مع مؤسسة العون الطبي للفلسطينين (MAP)، وبتمويل من الحكومة الاسترالية. وسينفذ المشروع على الفترة الممتدة بين (نيسان ٢٠١٣- اذار ٢٠١٥) لحماية التجمعات البدوية في غور الاردن من الترحيل القسري ومساعدتهم على البقاء في ارضهم. وقد بلغت قيمة المنحة (١٠٤,٠٧٠) دولار امريكي، وخصص مبلغ ٢٩,٦٢٣ لتنفيذ انشطة العام ٢٠١٥.

قيادة **المركز**

الهيئة **العامة**

السيد أحمد سمارة – ناشط اجتماعي.
د. أريج عودة – المستشارة القانونية في مكتب محافظ رام الله والبيرة.
السيد أمين البايض – ناشط إجتماعي.
السيد أمين عنابي – مدير في وزارة الشؤون الإجتماعية.
السيدة انتصار السلمان – ناشطة نسوية في طولكرم.
د. باسم الزبيدي – أستاذ في جامعة بيرزيت.
السيد تيسير عاروري – محاضر في جامعة بيرزيت.
الآنسة جانيت ميخائيل – رئيسة بلدية رام الله السابقة.
الانسة حنان الرمحي - مديرة مدرسة.
م. خالد البطراوي – رجل أعمال وناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان (قدم استقالته نهاية العام).
د. زكي حسن – أستاذ في جامعة بيرزيت.
السيد سام بحور – رجل أعمال.
المرحوم عاطف سعد – صحافي ونقابي (توفي صيف العام ٢٠١٥).
الأستاذة غادة زغير – تعمل لدى منظمة الشفافية العالمية.
السيدة فداء توما – ناشطة نسوية وفي العمل الأهلي.
د. محمد جاد الله – طبيب وعضو نقابة الأطباء.
د. مضر قسيس – أستاذ في جامعة بيرزيت.
السيد نصفت خفش - ناشط اجتماعي وممثل منتخب عن متطوعي المركز.
د. نائل طه – أستاذ قانون في جامعة النجاح.
السيدة حنين زيدان – ناشطة نسوية.
السيد داود تلحمي – ناشط سياسي وكاتب.
السيد وليد الشيخ – محامي في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
خالد حمدان – رئيس دائرة الاستثمار في البنك العربي.
كمال موسى – رئيس بلدية دير بلوط.
محمد نظمي – متطوع لدى المركز.
اريج حواري – متطوعة لدى المركز.
د. رنا بركات- استاذة تاريخ في جامعة بيرزيت
السيدة ميساء سالم- باحثة في مجال حقوق الانسان
د. هنادي خرمة- استاذة الفلسفة والدراسات الثقافية واللغات في جامعة بيرزيت

مجلس **الادارة**

السيد تيسير عاروري – محاضر في جامعة بيرزيت، رئيس مجلس الإدارة.
السيد نصفت خفش – ناشط اجتماعي (منتخب من قبل متطوعي المركز)، نائب رئيس مجلس الإدارة.
السيد أمين عنابي – مدير عام في وزارة الشؤون الاجتماعية، أمين الصندوق.
د. مضر قسيس - مساعد مدير معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، أمين السر.
السيد أحمد سمارة – ناشط اجتماعي، عضو.
السيد أمين البايض – ناشط اجتماعي، عضو.
المرحوم عاطف سعد – صحفي، عضو (توفي صيف العام ٢٠١٥).
السيد كمال موسى - رئيس بلدية دير بلوط، عضو.
الآنسة جانيت ميخائيل – رئيس بلدية رام الله السابقة، عضو.

فريق **العمل**

المستوى التنفيذي

عصام العاروري – المدير العام للمركز.
رامي صالح – مساعد المدير العام لشؤون القدس.

دائرة الدعم القانوني

بسام كراجة – مدير دائرة الدعم القانوني.
عثمان حمدالله – محامي.
وائل القط – محامي.
رزان محسن– محامية.
محمد أبو سنينة – محامي.
محمد العباسي – محامي.
فاطمة ناصر الدين – محامية.
غسّان أبو خضير – محامي ومنسّق مشروع
لينا صروان – محامية.
شادي السامري– محامي.
سليمان شاهين – مستشار قانوني
احمد صفدي –مستشار قانوني.

محامون متدربون

ألاء الشريف –محامية متدربة
حُسني عبد الله – محامي متدرّب

دائرة التخطيط والتمويل

مي فرسخ – مديرة دائرة التخطيط والتمويل.
رولا سعيد– منسقة برامج ومشاريع.

غالب النشاشيبي –منسق برنامج/فرع القدس (خلال النصف الاول من ٢٠١٥).
رزان استيبان – منسقة برنامج/فرع القدس.

دائرة الحشد والمناصرة

عبدالله حماد – مدير دائرة الحشد والتأييد.
فاطمة عبد الكريم –موظفة مناصرة محلية وتعبئة (خلال النصف الاول من ٢٠١٥).
مراد البسطامي– موظف مناصرة محلية وتعبئة.
ساهر صرصور – مدير فرع نابلس.
جليلة إرشيد – منسقة ميدانية.
ثريا أبو حامد– باحثة ميدانية.
نبيل عبدالله– باحث ميداني.
جيهان منصور – باحثة ميدانية.
سالم خلة – منسق الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء (خلال النصف الاول من ٢٠١٥).
سلوى رزق الله – منسق الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء.

دائرة الشؤون الادارية والمالية

أمجد بطة –المدير المالي والاداري.
فؤاد حروب– محاسب.
إخلاص قرعان – مساعدة مالية.
عبير الهدمي – مساعدة ادارية وقانونية.
حسين أبو عرة – الدعم الإداري.

(01.01.2015-31.12.2015)

الايرادات		دولار ($)
٣١٠٠	ايرادات متحققة من المنح و المقيدة مؤقتا	١,٠٣٩,٠٤٥,٠٠
	ايرادات مؤجلة متحققة	٢٢,٨٤٧,٠٠
٣٢٠٠	ايرادات أخرى	١٠,٢٨٥,٠٠
مجموع الايرادات (دولار)		**١,٠٧٢,١٧٧,٠٠**
مصاريف الطاقم (رواتب، توفير، نهاية الخدمة ..)		**دولار ($)**
١٠٠٠١	مصاريف الرواتب	٦٠٢,٩٤٤,٦٤
١٠٠٠٢	صندوق التوفير	٤٦,٣٤٠,٣٤
١٠٠٠٣	تعويض نهاية الخدمة	٦٤,٧٠١,١١
١٠٠٠٤	تمصاريف التامين (صحي، اصابات العمل..)	١٨,٢٤٥,٠٥
١٠٠٠٥	اخرى (اشتراكات النقابة، التأمين المهني)	٥,٣٢٦,٣٠
مجموع فرعي (دولار)		**٧٣٧,٥٥٧**
المصاريف التشغيلية و الادارية		**دولار ($)**
٢٠٠٠١	مصاريف الايجار	٢٢,١٥٧,٨٦
٢٠٠٠٢	مصاريف المنافع (كهرباء، مياه، تنظيف...)	١٣,٣٩٤,٩٨
٢٠٠٠٣	مصاريف ادارية وعمومية	١٢,١٩٥,١٠
٢٠٠٠٤	مصاريف الصيانة	٩,٠٠٢,١١
٢٠٠٠٥	مصاريف مهنية (تدقيق، ترجمة، اشتشارت..)	٩,٨٧٨,٩٠
٢٠٠٠٦	مصاريف الاتصالات و الانترنت	٩,٦٤٣,٤٣
٢٠٠٠٧	مصاريف المواصلات و السفر	١,٨٨٥,٥٨
٢٠٠٠٨	فرق العملة	١٦,٠٩٤,٣٩
مجموع فرعي (دولار)		**٩٤,٢٥٢**

المصاريف الرأسمالية		دولار ($)
٣٠٠٠١	الأثاث المكتبي	١,٠٢٠,٠٢
	الاجهزة و المعدات المكتبية	١٦,٨٣٦,٥٤
٣٠٠٠٣	مصاريف الاستهلاك	٢٢,٨٤٧,٠٠
مجموع فرعي (دولار)		**٤٠,٧٠٤**
المساعدة القانونية		دولار ($)
٤١٠١٣	اعلانات توعية للجمهور	١,١٥٢,٥٢
٤١٠٢٠	رسوم محاكم، خرائط، مخططات، تقارير خبراء	٨٩,٨٢٨,٨٠
٤١٠٢٢	لقاءات توعية للجمهور	٤,٢٤٥,٨١
٤١٠٢٤	مطبوعات توعوية للجمهور (نشرات ارشادية)	١٦٠٠
٤١٠٢٥	استشارات قانونية	٦١,٤٥١,٩١
مجموع فرعي (دولار)		**١٥٨,٢٧٩**
المناصرة		**دولار ($)**
٤٢٠٥	مصاريف المتطوعين	٩١٢,٦٤
٤٢٠١١	مصاريف المناصرة المحلية والدولية	١٢,٨٥٥,٣٠
٤٢٠١٢	مصاريف التشبيك المحلية والدولية	٢,١٣٨,٢٩
٤٢٠١٤	مطبوعات ومنشورات المركز	١,٩٨٢,٠٥
٤٢٠١٥	الحملة الوطنية لستعادة جثامين الشهداء	١,٩٩٣,٥٨
٤٢٠١٧	مواصلات انشطة المناصرة	١٠,٧٣٣,٢٥
مجموع فرعي (دولار)		**٣٠,٦١٥**
مصاريف بناء القدرات و التطوير		**دولار ($)**
٤٣٠٠١	مصاريف تدريب الطاقم	٣,١١٥,٠٠
	مصاريف التطوير المؤسسي	١٠,٤٨٠,٩٧
مجموع فرعي (دولار)		**١٣,٥٩٦**
مجموع المصاريف (دولار)		**١,٠٧٥,٠٠٣**
الوفر / (العجز)		**-٢,٨٢٦**

للإتصال بنا

مكتب **رام الله**

عمارة الميلينيوم، الطابق السادس
شارع كمال ناصر، المصايف
هاتف: 2987981 2 970+
فاكس: 2987982 2 970+

مكتب **القدس**

عمارة كمال ١٤، الطابق الاول
شارع ابن بطوطة
هاتف: 6264770 2 972+
فاكس: 6264770 2 972+

مكتب **نابلس**

عمارة غرفة تجارة نابلس، الطابق الخامس
شارع فيصل
تيلفاكس: 2386550 9 970+

مكتب **سلفيت**

عمارة ابو غانم، الطابق الثاني
هاتف: 2517101 9 970+
فاكس: 2511701 9 970+

www.jlac.ps

www.fb.com/JLAC67